المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

خالد راشد الخاطر | أغسطس 2015

* هذه الدراسة مبنية على عدّة محاضرات عامة أُلقيت خلال السنوات القليلة الماضية في جامعة جورج تاون – قطر، وفي مؤتمر منتدى الدوحة للديمقراطية وإثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط عام 2013، وجامعة كمبردج البريطانية عام 2014، وجامعة إسطنبول عام 2014، وفي كلّية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة (مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع) عام 2015، وفي منتدى رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدولة قطر في الخارج عام 2015. وإنّ الآراء المطروحة في هذه الدراسة تُعبّر عن رأي صاحبها، ولا تعبّر بأيّ حالٍ من الأحوال عن رأي مصرف قطر المركزي، أو عن أيّ جهة أخرى ذات علاقة بالمؤلف.

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سلسلة: دراسات

خالد راشد الخاطر | أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الورقة أسباب انخفاض أسعار النفط وتبعات ذلك في الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ومستقبل الأسعار، مع تقييم لعملية التنويع الاقتصادي وشروط نجاحها في دول مجلس التعاون.

وتوجز أسباب انخفاض الأسعار في زيادة العرض (جزئيًا بسبب ثورة النفط الصخري) قابلها ضعف في الطلب (بسبب الركود الاقتصادي العالمي)، مع توقع باستمرار انخفاض الأسعار حتى عام 2019.

وإجمالًا ستكون الآثار إيجابية في الدول المستوردة وسلبية في الدول المصدرة، وستتأثر دول المجلس سلبيًا من خلال ثلاث قنوات: أ) قناة الدخل والإنفاق: على شكل عجز في الميزانيات وموازين المدفوعات، مع تقلص، على العموم، في برامج الدعم والإنفاق الرأسمالي والاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ ب) قناة تفارق الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة في ظل ربط العملة الذي يُؤدي إلى تضارب السياسات النقدية بين الطرفين، وتبعات ذلك الممكنة في تعميق أمد الانكماش الاقتصادي وإطالته في دول المجلس؛ ج) قناة سعر الصرف الثابت التي تمرر الصدمات الخارجية (النفطية وغيرها) إلى اقتصادات دول المجلس.

وتقدم الدراسة تقييمًا لمدى استفادة دول مجلس التعاون من الانخفاضات السابقة في أسعار النفط في تنويع الاقتصاد والحد من الانكشاف تجاه صدمات النفط.

وقد حققت دول المجلس نجاحات لا بأس بها في التنويع في المجال النفطي والصناعات المُصاحبة له، ولكن ليس أبعد من ذلك إلى قطاع صناعات موجهة نحو التصدير.

وهناك خمسة عوامل لنجاح عملية التنويع:

- إصلاح هيكل السياسات الاقتصادية الكلية (لتحقيق المرونة الكافية في السياسات النقدية) لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجل المتوسط، ودعم التنافسية والتنويع في الأجل الطويل.

- بناء رأس المال البشري اللازم لانطلاق عملية تنويع ناجحة.
- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية.
- إصلاح القطاع الخاص للحد من تركزات الأسواق والثروة، لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع بعيد عن تدوير الريع، ويسهم في بناء اقتصادي معرفي، وفي التطور التكنولوجي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين.
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المُصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات تصديرية ومُحفزة للنمو في الأجل الطويل.

المحتويات

مقدمة 1

أسباب انخفاض أسعار النفط وتبعاته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون 2

1. أسباب انخفاض أسعار النفط 2
   أ. عوامل العرض والطلب 3
   ب. قناة التوقعات المستقبلية 4
2. تبعات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي 5
   أ. الدول المستوردة 6
   ب. الدول المصدّرة 7
   ج. ردّات فعل السياسات 8
3. مستقبل أسعار النفط 8

تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون 11

1. قناة الدخل والإنفاق 11
2. قناة تفارق الدورات الاقتصادية 14
3. قناة سعر الصرف 19

مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات السابقة في أسعار النفط وشروط نجاح التنويع23

1. هل استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة في الأسعار؟ 23
   أ. إصلاحات جانب الطلب: سياسات المديَين القريب والمتوسط 23
   ب. إصلاحات جانب العرض: سياسات المدى البعيد 24
2. نموذج النمو في دول مجلس التعاون 24
3. هل أنّ التنويع ضدّ طبيعة الدولة الريعية؟ 26
4. شروط عملية التنويع الناجحة 28
   أ. تنمية رأس المال البشري 31
   ب. إصلاح القطاع العامّ 32
   ج. إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه 33
   د. بناء قاعدة صناعية 41

خاتمة 50

مقدمة

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارًا في حزيران/ يونيو 2014 إلى أقلّ من 50 دولارًا في كانون الثاني/ يناير 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 الموقّت؛ بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولارًا في كانون الأول/ ديسمبر 2008). فما هي أسباب الانهيار في أسعار النفط وتبعاته على الاقتصاد العالمي، بوجه عامّ، واقتصادات دول مجلس التعاون على نحوٍ خاص؟ وما هو مستقبل الأسعار في ظلّ هذه التطورات؟ وهل استفادت دول مجلس التعاون من تجارب الانخفاضات السابقة في أسعار النفط، من جهة تنويع الاقتصادات والحدّ من الانكشاف عن تقلبات أسعار النفط؟ وما هي شروط التنويع؟

نحاول في الجزء الأول من هذه الدراسة تقديم إجابات عن هذه التساؤلات الرئيسة، وفي الجزء الثاني منها سنقدّم مادةً مختصرةً متعلّقةً بأسباب انخفاض أسعار النفط، مع إيجاز التبعات المحتملة لذلك بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، والتوقعات الخاصة بمستقبل الأسعار، في ظلّ التطورات الراهنة التي تشهدها سوق النفط العالمية. ويتناول الجزء الثالث تبعات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون، من خلال ثلاث قنوات ممكنة، هي أولًا، قناة الدخل والإنفاق التقليدية، وثانيًا، قناة السياسات الاقتصادية معبرًا عنها بقناة تفارق الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة في ظل نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس أمام الدولار الأميركي، وتبعات ذلك المحتملة على اقتصادات دول المجلس، وثالثًا، تأثير الصدمات التي تمرّر من خلال قناة سعر الصرف بسبب الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي.

ويقدم الجزء الرابع من الدراسة تقييمًا لمدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانخفاضات السابقة في أسعار النفط، في الحدّ من الانكشاف عن تقلبات الأسعار وتنويع الاقتصادات، مع تقديم رؤية لشروط عملية تنويع ناجحة ترتكز على خمسة محاور رئيسة، هي:

1. إصلاح الإطار العامّ لإدارة الاقتصاد الكلّي في دول المجلس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدَيين القريب والمتوسط، لدعم التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد.

2. تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب (الكتلة الحرجة) لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات على مسار التنمية الذاتي المرتفع.
3. إصلاح القطاع العامّ لرفع كفاءته وإنتاجيته، لحَفْز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
4. إصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه، لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع، بعيد عن تدوير الريع، وعن الارتباط بالنُخب السياسية، يساهم في تنويع الصادرات والاقتصادات، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين، كما تعد بذلك إستراتيجيات التنمية في دول المجلس.
5. بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات تصديرية حافزة على النمو في المدى البعيد.

أسباب انخفاض أسعار النفط وتبعاته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون

1. أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف، منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015؛ إذ انخفض سعر مزيج برنت من 115 دولارًا للبرميل، في حزيران/ يونيو 2014 حتى بداية عام 2015، إلى أقلّ من 50 دولارًا للبرميل في كانون الثاني/ يناير من عام 2015، وأصبح يراوح بين 50 و60 دولارًا للبرميل حتى انفجار فقاعة الأصول، في الصين في أيلول/ سبتمبر الماضي، لينخفض إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل، ثم أدّى رفع الحظر عن صادرات النفط الإيراني، في كانون الثاني/ يناير الماضي، إلى المزيد من الانهيار في الأسعار، لتهبط إلى ما دون 40 دولارًا للبرميل في فترة وجيزة، ثمّ لترتفع وتتخطى 42 دولارًا للبرميل.

وانخفضت أيضًا أسعار المعادن الأخرى ولكن بأقل حدّة، وهي عادةً ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما يشير إلى عوامل خاصة بسوق النفط أدّت إلى انخفاضه بهذه الحدّة[1]. فقد تضافرت عدّة عوامل أدّت

[1] Rabah Arezki & Olivier Blanchard, "How the oil and gas boom is changing America," Vox, 2/10/2014, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1QGG1U0

إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط؛ وهي عوامل على جانب العرض، وعوامل على جانب الطلب، وعوامل توقعات مستقبلية ونفسية، وعوامل جيوسياسية أيضًا.

أ. عوامل العرض والطلب

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002؛ بسبب صعود الصين والهند وغيرهما من دول شرق آسيا (الشكل 1)، وبقيت مرتفعةً خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد منذ عام 2010)؛ وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربةً سياسيًّا في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. ونظرًا إلى تأخّر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدَّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار. ولكن في الوقت نفسه كانت هناك متغيرات تجري بسرعة تحت السطح. فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدَّى إلى حَفْز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبلُ بسبب ارتفاع التكلفة. ونعني بذلك تحديدًا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا[2]. وفي الوقت نفسه، بدأ الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافةً إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كلّ من العراق وليبيا.

وفي أواسط عام 2014، بدأت الزيادة في العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحوٍ أكبر من الطلب (الشكل 2)[3]. وفي أيلول/ سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (المنتج المرجّح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميًّا، وكان ذلك مفاجئًا للأسواق، فأدَّى الأمر إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولارًا

[2] Brad Plumer, "The US hasn't produced this much oil since 1986," Vox, 17/11/2014, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1uEtKTG

[3] International Energy Agency, *Oil Market Report* (December 2015).

للبرميل الواحد في أواسط كانون الأول/ ديسمبر 2014، ثمّ ليصل إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل في كانون الثاني/ يناير 2015... إلخ.

يبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعةً فترةً أطول ممّا ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع. فلمّا استقرت إمدادات النفط نسبيًّا من المناطق المضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط، بدَت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئةً؛ فأدَّى ذلك إلى هبوط حادّ في الأسعار.

ب. قناة التوقعات المستقبلية

- إضافةً إلى عاملَي العرض والطلب، كانت هناك قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العامّ للسياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتأثير هذا الوضع في أسعار النفط والمعادن. فخلال العقد الماضي تنامى استخدام النفط بوصفه سلعةً ماليةً للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظلّ التوقعات المتعلّقة بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضةً في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدّي إلى أمرين؛ أحدهما حرْف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها[4]، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يُضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة مثل منطقة اليورو واليابان. ويمكن إجمال العوامل المتعلّقة بالعرض، بشأن أسباب انخفاض أسعار النفط، في النقاط التالية:

- أدَّى إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري (وحدها فقط) إلى زيادةٍ مقدارها 4 ملايين برميل يوميًّا من النفط منذ عام 2008[5].
- معاودة الإنتاج في بعض المناطق المضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا).

---

[4] J. Frankel, "Why Are Commodity Prices Falling?" Project Syndicate, 15/12/2014, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1LeF6YG

[5] Plumer.

- تغيّر في إستراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلًا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

أمّا بالنسبة إلى العوامل المتعلّقة بالطلب، فيرجع الانخفاض في أسعار النفط، بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35%)، ما بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 2014، إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي[6]:

- الركود في أوروبا.
- التراجع الحاصل في الصين بعد فترة من الأداء القوي، ثمّ انفجار فقاعة الأصول في أيلول/ سبتمبر 2015.
- الركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود بأميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2. تبعات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تشير بعض الدراسات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي منذ السبعينيات كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضِّعف، وإلى أنه في كلّ مرّة انخفضت فيها الأسعار إلى النصف وبقيت كذلك مدّة ستة أشهر أو أكثر من ذلك، أدّى ذلك إلى حَفْز النمو. من أجل ذلك، من المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط الحاليّ إيجابيًّا في الاقتصاد العالمي بوجه عامّ، وإن كان هذا التأثير موسومًا بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة، خلال هذه الفترة التي يعاني فيها الاقتصاد العالمي ركودًا منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008.

[6] International Energy Agency, *Oil Market Report* (September 2014).

أ. الدول المستوردة

سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في الدول المورّدة له، في أغلب الحالات، إيجابيًّا بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند، وإندونيسيا، وغيرها)، وذلك من خلال القنوات التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك[7]، من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات، وغير ذلك من استهلاكات القطاع العائلي.
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عدّة قطاعات (المواصلات، والزراعة، والصناعة، وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها؛ كالبتروكيماويات، والألمونيوم، والورق[8].
- انخفاض في معدلات التضخم العامّ والجوهري[9].

إنّ بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبيًّا من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية)، والتبادل التجاري، إضافةً إلى الإعانات المالية، وتحويلات العاملين (دول حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبة القارة الهندية، ودول الربيع العربي). وفي ما يلي ننظر في الولايات المتحدة بوصفها أكبر مستهلك للنفط:

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتِجين داخل الولايات المتحدة؛ أكبر دولة مستهلكة للنفط. فهي من جهة آثار إيجابية، ومن جهة أخرى آثار سلبية. ويأتي التأثير الإيجابي بالزيادة في دخل القطاع العائلي من خلال التوفير في فاتورة استهلاك الوقود، وخفْض تكاليف الصناعات والمنتوجات التي تتطلّب استخدامًا مكثّفًا للطاقة. وسيؤدّي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات. ولكنّ الأثر سيكون سلبيًّا في الولايات المنتجة (تكساس، ونورث وداكوتا، وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي. وبوجه عامّ، سيكون الأثر إيجابيًّا في معظم الولايات المتحدة؛ فهناك 42 ولايةً مستهلكةً، مقابل ثماني ولايات منتِجة.

---

[7] Arezki & Blanchard.

[8] World Bank (2015).

[9] Ibid.

ب. الدول المصدّرة

سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في الدول المصدّرة له سلبيًّا، عمومًا، وهو أمرٌ يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وإن كان التّركز عادةً يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات؛ أي إنّ الدول المصدرة أكثر اعتمادًا على النفط، وأكثر تأثرًا به)، ولكنّ ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلّي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية في هذه الدول.

بوجه عامّ، ستنخفض مداخيل الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات ("عجوزات")، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونيجريا). وهناك مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنّها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال). وفي حال بقاء أسعار النفط فترةً طويلةً عند 60 دولارًا للبرميل الواحد من النفط، يشير بعض الاقتصاديين إلى احتمالات انهيار في روسيا، واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبيرة في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية. وفي ما يلي ننظر في أنموذجين متمثّلين في دولتين بوصفهما مصدّرتين للنفط:

- روسيا: هي أكبر منتج للنفط في العالم (أكثر من 10 ملايين برميل يوميًّا)، وتمثّل الطاقة 25% من الناتج، و70% من الصادرات، و50% من الدخل الحكومي، ويراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين 90 و100 دولار[10]. وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4.5% عام 2015)، وانهيار للروبل يؤدّي إلى ارتباك في روسيا وخروج لرؤوس الأموال، وارتفاع في معدلات التضخم المستورد بسبب ضُعف الروبل. وقد دفع ذلك البنك المركزي الروسي إلى رفْع أسعار الفائدة لدعم الروبل. لكن علاوةً على أنّ هذه السياسة قلّما نجحت في التجارب السابقة للدول، فإنّها سوف تزيد الاقتصاد انكماشًا أيضًا.
- إيران: بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنتين من الركود. ولكنّ انخفاض أسعار النفط، إضافةً إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية (أكثر من 120 دولارًا)، والحصار المفروض على صادراتها النفطية، من العوامل التي سوف تشكّل ضغوطًا

[10] Deutsche Bank (2014).

كبيرةً على الميزانية الإيرانية، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة، ربما من خلال خفْض دعم الوقود، وهو أمرٌ غير مقبول شعبيًّا.

ج. ردّات فعل السياسات

بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط التي كوّنت احتياطيات ماليةً من الارتفاعات السابقة في الأسعار (كالنرويج مثلًا)، يُعدّ السماح بعجوزات في الميزانيات مع استخدام صناديق الاحتياطي لتغطية هذه العجوزات فترةً من الزمن أمرًا مناسبًا بوجه عامّ، خصوصًا عند تثبيت أسعار الصرف (كما هو الشأن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). ولكنّ وضْع الدول التي لا يوجد لديها احتياطيات مالية كافية، ولا يمكنها التكفّل بالعجز في ميزانياتها، سيكون صعبًا، خصوصًا عند تثبيت أسعار الصرف.

3. مستقبل أسعار النفط

في حال استمرار وجود فائض في العرض (الزيادة في العرض والضعف في الطلب)، فإنّ الأسعار لن تعاود الارتفاع فترةً طويلةً من الزمن. وتعتمد استمرارية العرض على عاملين[11]، هما:

- **مدى استعداد الأوبك والمملكة العربية السعودية لخفض الإنتاج في المستقبل:** يعتمد هذا الأمر، أساسًا، على دافع تغيير الإستراتيجية من استهداف الأسعار إلى استهداف الحصص في المقام الأول، وعلى عوامل جيوسياسية. فالمملكة العربية السعودية وجدت أنه من المكلف أن تكون هي المنتج المرجّح في الأسواق في ظلّ زيادة الإنتاج من خارج الأوبك. ومن ثمّ، فمن غير المتوقع أن تتغير هذه الإستراتيجية في المستقبل القريب، إلا إذا أجبر انخفاض مداخيل النفط كلًّا من المملكة العربية السعودية والأوبك من جهة، وروسيا وغيرها من المنتِجين الرئيسين من خارج الأوبك من جهة أخرى، على الاتفاق على اقتسام خفْض الإنتاج في المستقبل. وحتى صيف 2014، كانت المملكة العربية السعودية تضطلع بدور المنتِج المرجّح الذي يعادل العرض العالمي بالطلب العالمي، ولكن ذلك أدّى إلى حَفْز الاستثمارات

[11] Arezki & Blanchard.

وإنتاج النفط الصخري الذي كان مربحًا على الرغم من ارتفاع تكلفته؛ وكان ذلك بفضل المملكة العربية السعودية. ولكن غيّرت المملكة العربية السعودية هي وأوبك من سياستها إلى الاحتفاظ بالحصص في الأسواق، ودفع ذلك بالأسعار إلى الانخفاض إلى الحدّ الذي يؤدّي إلى خفْض الأميركيين للإنتاج لمعادلة العرض العالمي بالطلب؛ أي إنّ المملكة العربية السعودية، باختصار، تجبر الأميركيين على أن يقوموا بدور المنتج المرجّح. فالمنطق يتطلب من منتِج عالي الكفاءة، كالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، زيادة الإنتاج، وربما الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة. وهكذا، سيخرج من الأسواق المنتِج الذي يكون قليل الكفاءة أو تكون تكلفة منتوجه عاليةً. في حين، سيشهد النفط الصخري، كغيره من المعادن، رواجًا ثمّ انفجارًا كغيره من المعادن. ومن المتوقع في هذه الحالة، أن يكون سقف الأسعار هو سعر النفط الصخري والأرضية هي سعر نفط الأوبك.

- **مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج لانخفاض الأسعار:** تشير التوقعات إلى أنّ إنتاج النفط الصخري وربحه سينخفضان انخفاضًا كبيرًا، وإلى أنّ المنتِجين الذين لم يتحوّطوا لانخفاض الأسعار سيواجهون ضغوطًا ماليةً كبيرةً، وإلى أنّ الإنتاج سيتراجع، كما تشير إلى أنّ بعضهم سيخرج من الأسواق، وإلى أنّ حفر آبار نفط صخري جديدة سيكون غير مربح عندما تهبط الأسعار إلى أدنى من 80 إلى 70 دولارًا للبرميل (أو إلى أدنى من 60 دولارًا بحسب بعض الاقتصاديين)[12]. وباختصار شديد، فإنّ دينامية انخفاض الأسعار ستؤدّي إلى انخفاض العرض إلى المستوى الابتدائي للارتفاع في إنتاج النفط الصخري، وسيؤدّي ذلك إلى ارتفاع جزئي في الأسعار، لتصبح في حدود 70 أو 80 دولارًا في المدى المتوسط إلى عام 2019. ولكن توجد حالات من عدم اليقين متعلّقة بهذه التوقعات، على غرار غيرها من التوقعات، سواء كان ذلك في مستوى العرض أو الطلب.

وبناءً على ذلك، نخلص إلى ما يلي:

بالنسبة إلى احتمالات العرض، من الممكن حدوث تغيير في موقف السعودية والأوبك وخفض الإنتاج أو تغيير في الأوضاع الجيوسياسية، ومعاودة تفجّر الاضطرابات السياسية في دول منتجة في الشرق الأوسط

[12] B. Plumer, "Why oil prices keep falling–and throwing the world into turmoil," Vox, 23/1/2015, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1wgDDYC

(انقطاع الإمدادات من العراق، أو ليبيا، أو غيرهما)، والتوتر في أوكرانيا. أمّا بالنسبة إلى احتمالات الطلب، فمن الممكن عودة النشاط الاقتصادي العالمي؛ ومن ثمّ تعافي الطلب، وتعافي الاقتصاد الأوروبي، وعودة النشاط في الاقتصاد الصيني أدراجه.

تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحوٍ كبير. فعام 2014 شكّل هذا الاعتماد ما نسبته 69% من مجموع صادراتها، و84% من مداخيل ميزانياتها، و33% من ناتجها المحلّي الإجمالي[13]. صحيح أنّ نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلّي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجّلت ارتفاعًا في السنوات القليلة الماضية، إلّا أن نموّ هذا القطاع وتوسعه لا يزالان مرتبطين بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافةً إلى نِسب التركّز التي لا تزال عاليةً في الصادرات، وفي مداخيل الدول من النفط (الجدول: مدى انكشاف دول المجلس عن انخفاض أسعار النفط). ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي: الدخل والإنفاق، وتفارق الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وسعر الصرف.

1. قناة الدخل والإنفاق

هي قناة التأثير التقليدية والمباشرة. ولو بقيَ سعر البرميل الواحد من النفط 60 دولارًا فترةً زمنيةً طويلةً (المدى المتوسط فالأطول)، فستتأثر دول مجلس التعاون تأثّرًا سلبيًّا بدرجات متفاوتة، وذلك بحسب:

- درجة الاعتماد على النفط في الناتج المحلّي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية.
- سعر النفط التعادلي للميزانيات الحكومية.
- قيمة الاحتياطيات المتوافرة لهذه الدول.

ولو بقيت الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات فترةً طويلةً من الزمن، فإنّ ذلك سيضع ضغوطات كبيرةً على الميزانيات والحسابات الجارية في هذه الدول في شكل عجوزات، وسيؤدي إلى تحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وقد رأينا بعضها ولكنّها بقيت محدودةً. وبحسب صندوق النقد الدولي، قد تصل العجوزات في الميزانية؛ كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي في المملكة العربية السعودية عامَي 2015 و2016 إلى 10.1–% و6.3–% على التوالي، وإلى 16.4–% و12.4–% في سلطنة عمان على التوالي، وقد يصل العجز في

[13] "GCC: Strong Diversified Growth, Limited Risks," IIF, 4/5/2014, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/2l56kIL

الحساب الجاري عام 2015 إلى 7.4–% في المملكة العربية السعودية، وإلى 11.1–% و9.3–% في سلطنة عمان عامَي 2015 و2016 على التوالي أيضًا[14].

وفي ظل الربط الجامد لأسعار الصرف، فإنّ دول المجلس تفقد أداتين مهمتين من أدوات إدارة الاقتصاد الكلّي، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ويبقى عندها نصف سياسة مالية (أو سياسة مالية بشقّ واحد) لإدارة الدورة الاقتصادية؛ وهي سياسة الإنفاق الحكومي من دون سياسة ضريبة، وهذه إشكاليه قديمة – متجددة. فالربط الجامد لأسعار الصرف يجرّد دول المجلس من هاتين الأداتين المهمتين في الإدارة الاقتصادية، ويبقى عندها نصف أداة اقتصادية لمواجهة دورات الانكماش والرواج، وهي تستخدم على نحوٍ موافق للدورة الاقتصادية. في حين أنّ المطلوب هو تشكيل مزيج من هذه السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، على نحوٍ يكون فيه هذا المزيج أمثلَ ومرنًا؛ وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في حالات الرواج، وتحفيز النمو في حالات الركود، بالنسبة إلى المدى القريب فالمتوسط، ولتعزيز التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد أيضًا.

ومن ثمّ، لا يمكن تشكيل مزيجٍ أمثل ومَرن معاكس للدورة الاقتصادية من هذه السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث للتخفيف من حدّة انخفاض أسعار النفط والانكماش الاقتصادي. ويُحّمل عبء كامل وغير ضروري على سياسات الإنفاق الحكومي (من خفضٍ للإنفاق أو الدعم، وزيادة الرسوم، وغير ذلك)، على نحوٍ قد تكون له آثار سلبية في النشاط الاقتصادي والنمو، لأنّ هذه السياسات تُستخدم على نحوٍ موافق للدورة، أي زيادة الإنفاق في حالات الرواج وخفضه في حالات الانكماش، وهذا يؤجج وضع الدورة الاقتصادية؛ أي إنه يعمّق الركود في دورات الانكماش ويطيل أمدَه، ويرفع حالة الإحماء ومعدلات التضخم في حالات الرواج. في حين أنّ المطلوب هو العكس؛ أي سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية. فمن الممكن أن تخفّف كلّ من سياسات إدارة الطلب الكلّي والدورة الاقتصادية الأخرى (النقدية وسعر الصرف) كثيرًا من هذا العبء عن السياسة المالية في حال تفعيلهما.

[14] "World Economic Outlook (WEO) Update: Cross Currents – Infographic," IMF (January 2015), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/2lAPFcS

بناءً على ذلك، وفي ظلّ غياب السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، إضافةً إلى غياب السياسة الضريبية، فإنّ الدول التي بنَت احتياطيات جيدةً من الارتفاعات السابقة في الأسعار يمكنها تغطية العجوزات فترةً معيّنةً. أمّا الدول التي ليست لديها احتياطيات كافية، فإنّ وضعها أصعب. فإمّا أن تقترض لتغطية العجوزات، وإمّا أن تخفض الإنفاق (وهو أمرٌ ربّما لا يكون مقبولًا شعبيًّا). ولكنّ استمرار انخفاض الأسعار في المدى المتوسط إلى المدى البعيد، إضافةً إلى تصلّب السياسات الاقتصادية، سيشكّل تحدّيًا حقيقيًا لاستمرارية الإنفاق الحكومي، وسيضع ضغوطات على برامج الإنفاق والدعم الحكومي، بما فيها برامج الإنفاق الاجتماعي التي تبنّتها دول المجلس في إثر ثورات الربيع العربي، والتي ربما تؤدي، في حال تقليصها، إلى تحدّيات سياسية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ دول مجلس التعاون العالية الكفاءة الإنتاجية يمكنها التأقلم مع هذه الأوضاع وتحمّل انخفاض أسعار النفط (خصوصًا مع إجراء الإصلاحات المطلوبة على سياسات المدى القريب إلى المتوسط لإدارة الاقتصاد الكلّي). ولعل انخفاض أسعار النفط يأتي بنتائج طال انتظارها، كضبط الإنفاق العامّ والحدّ من الإسراف والتبذير، بل الفساد أحيانًا، ودفع دول المجلس نحو التنويع بالضرورة (تجربة كلّ من ماليزيا وإندونيسيا قبل نحو ثلاثة عقود)، وإجراء الإصلاحات المطلوبة ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل حتى في المجال السياسي.

وعليه، أنصح دول المجلس بعدم خفض الإنتاج لمحاولة التأثير في الأسعار؛ فلماذا يُطلب من منتِج عالي الكفاءة الإنتاجية خفض الإنتاج؟ ألا يفقد حينئذٍ، إذا ارتفعت الأسعار، حصّته السوقية لمصلحة منتِج آخر أقلّ كفاءةً إنتاجيّةً منه، كما جرى مع المملكة العربية السعودية في تجربة الثمانينيات؟ إنّ المنطق يتطلب من منتج عالي الكفاءة عكس ذلك؛ أي زيادة الإنتاج إنْ لم يكن الإنتاج بالطاقة القصوى، وديناميّة تنافسية الأسعار كفيلة بأن تصل بالأسواق إلى الأسعار التوازنية في المدى البعيد. ولكن ينبغي لدول المجلس ألّا تركن إلى آليّة الأسواق فقط. فالمطلوب أيضًا، بالتوازي مع ذلك، الشروع في إصلاحات جذرية، وتنويع الاقتصادات؛ لأنّ المنافسين سيقومون بذلك.

فإيران، على سبيل المثال، لديها قيادة ذات نظرة إستراتيجية وأطماع توسعية وسوف تعمل على تنويع اقتصادها، وسيساعدها كثيرًا في ذلك رفع الحصار الاقتصادي عنها، ومن حقّها ذلك. وربما مع الركود المقبل لن نستطيع الاعتماد على دينامية الأسعار، وعلى قوى السوق في أن تعمل في مصلحتنا من خلال إخراج المنتج الأقلّ

كفاءةً أو في التأثير فيه تأثيرًا سلبيًّا أكبر. وينبغي أن يكون زمام المبادرة بأيدينا وألّا نبقى دائمًا مرتهنين بالأوضاع السائدة.

2. قناة تفارق الدورات الاقتصادية

من تبعات استمرار انخفاض الأسعار وإنتاج الوقود الصخري في الولايات المتحدة أنه ربما تصبح دول مجلس التعاون على الجانب المنحدر من الدورة الاقتصادية؛ أي إنه يؤدي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون، مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة. وفي حال حدوث هذا الأمر، فإنه سيؤجج وضع الدورة الاقتصادية بين الطرفين (أي توسيع الهُوَّة)، وربما يؤدِّي إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنه هذه المرة سيكون في عكس اتجاه التفارق الذي شهدناه في الدورة النفطية السابقة؛ إذ كانت دول مجلس التعاون في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة[15]. وفي دراسة تطبيقية باستخدام بيانات قطر (2015)[16]، توصّلنا إلى نتيجة مفادها أنّ هناك تفارقًا مستمرًّا في الدورات الاقتصادية بين قطر والولايات المتحدة خلال الفترة 2001 – 2010[17]. ولكنّ التوجهات المستقبلية المحتملة للدورات الاقتصادية بين الطرفين في المدى المتوسط ستعتمد على استمرارية انخفاض أسعار النفط (في المدى المتوسط فالأعلى) من جهة، وعلى وتيرة تعافي الاقتصاد الأميركي التي ستحدّد خطوة السياسات المقبلة للاحتياطي الفدرالي من جهة أخرى.

---

[15] لقد حذّرتُ من ذلك منذ أكثر من ثلاث سنوات في عدّة مناسبات عامّة ومنقولة إعلاميًّا، ولكن صرّح حينئذ أكثر من مسؤول خليجي بأنّ الوقود الصخري لا يُشكّل أيّ تحدٍّ لدول مجلس التعاون، وأنه دعاية سياسية فحسب. كان ذلك ضمن محاضرة في مؤتمر منتدى العلاقات العربية الدولية عام 2013 في الدوحة، وفي محاضرة في مؤتمر منتدى الدوحة للديمقراطية وإثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط عام 2013، وفي محاضرة عامة في كلّية الدراسات الإسلامية في أيار/ مايو 2014، بمؤسسة قطر.

[15] Khalid R. Alkhater & S. Basher “The Oil Cycle, the Federal Reserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar,” MAPRA, 3/6/2015, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1Q3BzLG

[16] Khalid R. Alkhater & S. Basher “The Oil Cycle, the Federal Reserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar,” MAPRA, 3/6/2015, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1Q3BzLG

[17] هذا يؤيد ما توصل إليه سيفيك سرحان من تقلّص الارتباط بين الناتج المحلّي غير النفطي في قطر والناتج المحلّي الأميركي خلال الفترة 2000–2010، مقابل زيادة الارتباط بين الدورات الاقتصادية بين قطر وكلٍّ من منطقة اليورو، وشرق آسيا في الفترة نفسها. انظر:
S. Cevik, “Desynchronized: The comovement of non-hydrocarbon business cycles in the GCC,” International Monetary Fund, 1/12/2011, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1S34jGZ

ويؤدّي تفارق الدورات الاقتصادية، في حال ربط العملة، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع وجود آثارٍ قد تزعزع استقرار الاقتصادات الوطنية؛ لأنّ السياسات الاقتصادية المطلوبة في حالات الرواج تختلف عن السياسات المطلوبة في حالات الركود. وهذا ما جرى بالفعل في دول مجلس التعاون خلال دورة الرواج والدورة التضخمية التي صاحبتها في النصف الثاني من العقد الماضي. فبدلًا من اتباع سياسات نقدية انكماشية، ورفع أسعار الفائدة لتهدئة التوقعات التضخمية، والإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمّ الاستقرار الاقتصادي، اتبعت البنوك المركزية الخليجية سياسات نقديةً توسعيةً على نحوٍ كبير في ذروة دورة الرواج وارتفاع حالات الإحماء ومعدلات التضخم في الاقتصادات المحلّية، وقد اضطرّت إلى ذلك بسبب استيراد السياسة النقدية التوسعية للاحتياطي الفدرالي الأميركي بالنظر إلى عامل الربط بالدولار الأميركي، وهو ما أدّى إلى زيادة ارتفاع حالات الإحماء في الاقتصادات، وتراكم في فوائض السيولة الهيكلية في أسواق النقد، ونموّ مفرط في عرض النقد ومنح الائتمان، وارتفاع في معدلات التضخم، وفقاعات في أسواق الأصول (الأسهم عام 2006، والأسهم والعقار عام 2008)، إضافةً إلى مضاربات على عملات دول مجلس التعاون، كما شهدنا ذلك في الفترة 2007 – 2008، وهي الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008[18]، مع احتمال انكماش اقتصادات دول مجلس التعاون بسبب انخفاض أسعار النفط، مقابل رواج نسبي أو تعافٍ اقتصاديٍّ بالنسبة إلى الولايات المتحدة[19]. فقد بدأ الاحتياطي الفدرالي الأميركي رفْع أسعار الفائدة من منطقة الصفر، والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي تبنّاها منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008. واستمرارية هذا التوجه في السياسة النقدية الأميركية ستأتي في وقت غير مناسب بالنسبة إلى دول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ، وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة، ولكنّ البنوك المركزية الخليجية سوف تتبع خطوات الاحتياطي الفدرالي الأميركي على أيّ حال وفي جميع الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخيًّا، سواء كان ذلك مناسبًا لأوضاع اقتصاداتها المحلّية أو غير مناسب لها. والواقع أنّ دول مجلس التعاون لم يسبق لها أن استخدمت السياسة النقدية المبادِرة Proactive monetary policy لإدارة الدورة الاقتصادية، ولكنها اكتفت عوضًا من ذلك

[18] E. Elsamadisy & Khalid R. Alkhater & S. Basher, "Pre-Versus Post-Crisis Central Banking in Qatar," *Journal of Policy Modeling*, vol. 36, no. 2 (2014), pp. 330-352.

[19] إنّ تأكيد ذلك على نحوٍ جازمٍ غير ممكن حتى الآن؛ نظرًا إلى حالة الغموض التي ما زالت تكتنف تعافي الاقتصاد الأميركي.

باستخدام سياسات ردّات فعل مالية Reactionary fiscal policy لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة والدورة النفطية؛ أي خفض الإنفاق الحكومي في حال تقلّص مداخيل النفط، وزيادته في حال ارتفاعها.

وفي دراستنا التطبيقية[20]، باستخدام بيانات قطر، تبيَّن لنا أنّ التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد القطري أكثر حدةً من نظيره الأميركي، وأنّ التصحيح للصدمات في قطر يستغرق فترةً أطول من الولايات المتحدة. ويتوصل كذلك كلّ من كورن وتنريرو إلى النتيجة نفسِها بخصوص دول مجلس التعاون[21]، وهذا أمرٌ غير مستغرَب في ظلّ تصلّب السياسات؛ إذ إنّ قطر وسائر دول المجلس استخدمت تاريخيًّا سياسات ماليةً موافقةً للدورة، وسياسات نقديةً متصلّبةً غير مرنةٍ لمواجهة الصدمات الاقتصادية. وكلتا الدراستين المذكورتين تدعوان دول المجلس إلى استخدام سياسات مالية ونقدية معاكستين للدورة الاقتصادية Counter-cyclical، وقد كان الاستثناء الوحيد هو تجربة السياسة النقدية المستقلة عن الاحتياطي الفدرالي الأميركي التي اتبعها مصرف قطر المركزي فترةً وجيزةً من الزمن (2008 – 2010)؛ وذلك أثناء الأزمة المالية العالمية، لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة[22].

وخلاصة القول في تفارق الدورات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، في ظلّ إطار إدارة الاقتصاد الكلّي المرتكز على الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي، أنّ هذا الإطار الذي جرى اعتماده قبل أربعة عقود من الزمن لم يعُد مناسبًا لإدارة الدورة الاقتصادية في اقتصادات دول مجلس التعاون. وفي ما يبدو، وكما تبيّن من فترة الرواج الأخيرة، ومن الفترة الحاليّة التي لحقتها، أننا ظللنا غير قادرين على اللحاق بالدورة الاقتصادية، أو عدم الانسجام معها؛ بسبب تصلُّب السياسات الاقتصادية. فالسياسة النقدية تبقى غير منسجمة مع الدورة الاقتصادية المحلّية، لأنها مرتبطة بسياسة نقدية خارجية مصمَّمة لاقتصاد مختلف، يمرُّ بأوضاع مختلفة، ودورة اقتصادية مختلفة. وهذا الأمر مؤشر دالّ على تغيُّر في الأسس الاقتصادية

---

[20] Alkhater & Basher.

[21] M. Koren & S. Tenreyro “Volatility, Diversification and Development in the Gulf Cooperation Council Countries,” in *THE TRANSFORMATION OF THE GULF*: *POLITICS*, *ECONOMICS AND THE GLOBAL ORDER,* D. Held & K. Ulrichsen (eds.), (London: Routledge, 2011), pp. 188-217.

[22] Ibid.; E. Elsamadisy & Khalid R. Alkhater & S. Basher, pp. 330-352.

Economic fundamentals، وتحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي[23]. فأهداف السياسات النقدية بين الطرفين (الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون) كانت منسجمةً خلال العقود الأولى للتنمية حتى بداية العقد الماضي؛ بسبب توافق الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنّ تفارق الدورات الاقتصادية الذي استجدّ بينهما أدّى إلى تضارب بينهما في أهداف السياسات النقدية.

لقد كان هذا الإطار البسيط المرتكز على أحادية سياسة الإنفاق الحكومي مناسبًا لبدايات مراحل التنمية في دول المجلس عندما كانت الاقتصادات بسيطةً وغير متطورة، وعندما كان هناك توافق في الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة من جهة، وكانت العلاقة أكثر استقرارًا بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي من جهة أخرى. غير أنّ هذه الأوضاع تغيرت مع بداية العقد الماضي، وبدأ الربط بالدولار الأميركي يزعزع استقرار اقتصادات دول مجلس التعاون مع أواسط العقد الماضي، ويمكن أن يتكرر ذلك مستقبلًا من خلال ثلاث قنوات رئيسة؛ لأنّ الأسس الاقتصادية تغيرت، وهي متمثّلة في قناة سعر الفائدة في ظلّ تفارق الدورات الاقتصادية، وقناة سعر الصرف التي تمرّر تقلبات أسعار النفط على نحوٍ كامل إلى اقتصادات دول المجلس؛ بسبب الربط الجامد بالدولار الأميركي، وقناة تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي أمام العملات الأخرى. فمن جهة تطورت الاقتصادات ونمَت نموًّا كبيرًا وأصبحت تشتمل على أسواق نقدية يمكن أن تُدار فيها سياسات نقدية، وأسواق مالية ورؤوس أموال متطورة ومتكاملة مع العالم الخارجي. ومن جهة أخرى، بدأت تظهر، مع بداية العقد الماضي، تحوّلات هيكلية في الاقتصاد العالمي أدّت إلى بروز تعدّدية قطبية فيه، وإلى ظهور مراكز قوًى اقتصادية عالمية جديدة.

وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أنّ مركز جاذبية النشاط أو ثقله في الاقتصاد العالمي يتحول من الغرب نحو الشرق[24]. ويذكر داني كواه أنّ مركز الثقل في الاقتصاد قد تحوّل بالفعل من موقعه في منتصف المحيط الأطلسي عام 1980 حتى وصل إلى تركيا عام 2008، وأنه في طريقه إلى الوصول إلى الهند والصين بحلول

---

[23] Khalid R. Alkhater, "The Monetary Union of the Gulf Cooperation Council and Structural Charges in the global economy: Aspirations, challenges, and long-term strategic benefits," Arab center for Research & Policy studies, 13/5/2012, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1R3zkps

[24] J. Grether & N. Mathys, "Is the world's economic center of gravity already in Asia?," *Area-Wiley online Library*, vol. 42, no. 1 (2009), pp. 47-50.

عام 2050، وهو ما يعكس الصعود المستمرّ للصين وبقيَّة دول شرق آسيا[25]. ولكن ماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى دول مجلس التعاون؟

إنّه يعني بالتوازي أنّ مركز الثقل في الطلب العالمي على النفط ينتقل أيضًا من الغرب نحو الشرق. وقد أدَّى هذا الأمر نفسه إلى إضعاف العلاقة التاريخية بين دورة أسعار النفط والدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وجعل دورة أسعار النفط أكثر ارتباطًا باقتصادات شرق آسيا الصاعدة، فنجم عن ذلك انفكاك في الدورة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون التي تعتمد على النفط وتربط عملاتها بالدولار الأميركي؛ ولذلك فإنّ اقتصاداتها مع ارتفاع أسعار النفط تتوسع، وأسعار الفائدة الرسمية والسوقية فيها تنخفض، مع خفض الاحتياطي الفدرالي لأسعار فائدته، لحَفْز النمو في الاقتصاد الأميركي. فهنا يؤدِّي تفارق الدورات الاقتصادية، في ظلّ ربط سعر الصرف، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع آثارٍ قد تكون مزعزعةً لاستقرار الاقتصادات الوطنية كما شهدنا ذلك في دول مجلس التعاون؛ من خلال تضخُّم فقاعات أسواق الأصول ثمّ انفجارها، ومضارباتٍ في أسعار الصرف، وارتفاعٍ في معدلات التضخم في الفترة 2007 – 2008. وقد بدأ التفارق في توجهات أسعار النفط من جهة، والسياسة النقدية الأميركية وأداء الاقتصاد الأميركي من جهة أخرى منذ عام 2002. في حين كانت العلاقة بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد القطري شديدة الارتباط. وقد انعكس التفارق بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد الأميركي من ناحية، وبين التوافق التامّ بين تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد القطري من ناحية أخرى، بتفارق واضح بين أداء الاقتصادَين القطري والأميركي خلال معظم العقد الماضي، وبتفارق واضح أيضًا في معدلات التضخم بين البلدين (الشكلان 3 و4).

وهكذا، بدأ التفارق في الأداء الاقتصادي، أيضًا، بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون منذ عام 2002، واتسعت الهوة حتى انفجار فقاعات أسواق الأصول عام 2008، وبلوغ معدلات التضخم في دول المجلس ذروتها في تلك الفترة. فقد راوحت بحسب الإحصاءات الرسمية ما بين 10% و17%، على الرغم ممّا قد يشوبها من تحفُّظ وقصور في المنهجية[26]. ويمكن أن نتبيّن أنّ صدمات الطلب مرتبطة عكسيًّا بين قطر والولايات

---

[25] Danny Quah "The Global Economy's Shifting center of Gravity," *Global Policy*, vol. 2, no. 1 (January 2011), pp. 3–9.

[26] للمزيد من التفاصيل والأدلة المتعلّقة بتفارق الدورات الاقتصادية. انظر:

المتحدة، وهو ما يتطلب سياسةً نقديةً مستقلةً لقطر لمواجهة صدمات الطلب الخاصة بها. في حين أنّ صدمات العرض مرتبطة إيجابيًّا بين البلدين؛ ما يعني أنّ البلدين يتأثران بعوامل عالمية متشابهة في جانب العرض[27].

3. قناة سعر الصرف

عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإنّ تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجةً من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرّر على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلّية؛ إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداةً لتصحيح اقتصادي من أجل امتصاص الصدمات أو التخفيف من حدّتها. فهذا يعني انخفاضًا موازيًا في مداخيل النفط بالعملة المحلّية. ولكن في حالِ مرونة سعر الصرف، فإنّ انخفاض قيمة العملة المحلّية أمام الدولار الأميركي، أو خفضها، يعني ارتفاعًا نسبيًّا في مداخيل النفط بالعملة المحلّية مقابل الدولار الأميركي، وهذا يخفّف من حدّة انخفاض مداخيل النفط على الميزانيات الحكومية، ويُتيح سقفًا أكبر للإنفاق الحكومي، وهو من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلّي. ولكن ينبغي الإشارة أيضًا إلى أنّ هذا الأمر يمكن أن تكون له تكلفة متمثّلة في ارتفاع التضخم المستورد في الحالات العادية؛ ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقَّعة مقابل التكلفة وتبيُّن أيّ الكفتين أرجح. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخفض المتحكم فيه (من حيث الدرجة والتوقيت) قد يأتي بنتائج إيجابية. وتجدر الإشارة، أيضًا، إلى أنّ مخاطر التضخم المستورد تُعَدّ منخفضةً في هذه الفترة؛ بسبب حالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي بوجهٍ عامّ، وهي عادةً ما تكون منخفضةً أيضًا مع انخفاض الأسعار الدولية وأسعار النفط. فسعر الصرف أداة مهمّة لإدارة الاقتصاد الكلّي، وهو إحدى السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث المكوّنة للإطار العامّ المعزّز للاستقرار في الاقتصاد الكلّي. ولزيادة الاستفادة من مجموعة السياسات المذكورة ولإدارة الاقتصاد بالكفاءة المطلوبة، وبأقل تكلفة ممكنة، يُفترض تفعيل سعر الصرف كأداة لإدارة الاقتصاد الكلّي. ففي حال ارتفاع معدلات التضخم المستورد والناتج من خلال قناة سعر الصرف Exchange rate pass - through، يمكن رفع قيمة العملة المحلّية لمكافحة هذا النوع من التضخم. وفي حال الحاجة إلى حَفْز الصادرات ودعم التنافسية، يمكن خفض

Alkhater & Basher.

[27] Ibid.

قيمة العملة المحلّية؛ ولذلك ربما توجد أفضلية نسبية لروسيا في هذا الشأن، مقارنةً بدول مجلس التعاون. فمرونة سعر صرف الروبل تخفض حدّة التأثير السلبي لانخفاض مداخيل النفط على الميزانية الروسية.

وفي هذا السياق، توجد أفضلية لربط العملة بسعر النفط بدلًا من الدولار، إذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط (كما يُدّعى)، أو إدخاله ضمن الربط بسلّة عملات لشركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في مداخيل الحكومات من النفط، إضافةً إلى استخدام سعر الصرف كأداة لإدارة الاقتصاد الكلّي، وتهدئة التوقعات التضخمية، واحتواء معدلات التضخم في فترة الرواج وارتفاع أسعار النفط، وتوسعة حيّز الإنفاق الحكومي نسبيًّا، وحَفْز النمو خلال دورات الانكماش عند انخفاض أسعار النفط[28]. واستنادًا إلى هذا النقاش، ربما يكون من المفيد إجراء مراجعة نقدية لمبررات ربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأميركي. فما هي مبررات هذا الربط؟

لقد كان الهدف الأساسي لربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأميركي، باختصار، هو تحقيق الاستقرار في الأسعار من جهة، وتحقيق الاستقرار في الدّخل من جهة أخرى. ولكن لم يتحقّق الاستقرار في الأسعار ولا الاستقرار في الدخل. وقد بُنيَ تحقيق الاستقرار في الأسعار على فكرة إيجاد مثبّت اسمي يتمّ من خلاله استيراد الصدقية في السياسة النقدية من الولايات المتحدة، مع معدلات تضخمّ منخفضة ومستقرة. أمّا بالنسبة إلى الهدف الثاني المتمثّل في الاستقرار في الدّخل، فقد بُنيَ على فكرة أنّ تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط، يتمّ من خلال الربط بالعملة التي يُقيّم بها النفط، وهي الدولار الأميركي. غير أنّ ربط العملة هو بمنزلة الدخول في منطقة عملة موحدة مع دولة عملة الربط، ومن شروط نجاح ذلك توافق الدورات الاقتصادية بين الطرفين و/أو التعرض لصدمات اقتصادية متماثلة. أمّا في حال عدم تحقّق هذين الشرطين، فقد يؤدّي الأمر إلى زعزعة استقرار الاقتصادات الوطنية، وإلى نتائج قد تكون ذات تكلفة كبيرة بالنسبة إلى هذه الاقتصادات

---

[28] إنّ الطريقة السليمة لمواجهة تقلبات الدولار، بحسب كلٍّ من فرانكيل وستسير، هي السماح لمداخيل النفط بالارتفاع والانخفاض مع أسعار النفط؛ فتكون مداخيل صادرات النفط أكثر استقرارًا في عملات الدول المصدرة. انظر:

J. Frankel, “Peg the export price index: A proposed monetary regime for small countries,” *Journal of Policy Modeling* vol. 27, no. 4 (June 2005), pp. 495–508; B. Setser, “The case for exchange rate flexibility in oil-exporting economies,” Peterson Institute for International Economics (November 2007), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1oJgXQi

(التضخم أو الانكماش على سبيل المثال). فلننظر إنْ ظلّ الربط بالدولار يُحقّق الأهداف المرجوّة، استنادًا إلى النقاط التالية:

- **فقدان الصدقية في السياسة النقدية الأميركية في عقر دارها:** بالنسبة إلى الجانب الأول من المبرر الأول المتصل بالصدقية، من المنطقي أن تُستورد الصدقية من مصدرٍ ذي صدقية. وقد كان للاحتياطي الفدرالي الأميركي صدقية في تحقيق أهدافه (النمو وخفض معدلات التضخم والبطالة)، ولكنها تأكّلت منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008؛ إذ استخدم الاحتياطي الفدرالي كلّ ما في ترسانته من أدوات لاجتناب الركود وحَفْز النمو، ولكن من دون جدوى. فاتبع ما يسمى بسياسة نقدية غير تقليدية، خفض من خلالها أسعار فائدته حتى وصل بها إلى الصفر ولكن من دون جدوى أيضًا، ثمّ بدأ بعد ذلك برامج التسيير الكمي لضخ كميات كبيرة من السيولة غير المسبوقة في أوصال الاقتصاد الأميركي لحَفْز النمو، ولكن من دون نتائج تُذكر حتى الآن بعد انقضاء ستة أعوام. فلا يزال الغموض يكتنف مستقبل تعافي الاقتصاد الأميركي، ولا تزال هناك بعض المخاطر للدخول في حالة تراجع للأسعار Deflation، إضافةً إلى الصعوبات والتبعات غير المعروفة التي قد تترتب على عملية الخروج من هذه السياسة النقدية غير التقليدية. وهكذا، فإنّ الصدقية، قد فُقدت في عُقْرِ دارها.
- **فقدان الصدقية في السياسة النقدية المستوردة:** بالنسبة إلى الجانب الثاني من المبرر الأول، وهو استيراد معدلات تضخم منخفضة ومستقرة من الولايات المتحدة، فإنّ معدلات التضخم في الولايات المتحدة كانت بالفعل بين الانخفاض والاعتدال خلال العقد الماضي. غير أنّ نقْل السياسة النقدية الأميركية إلى دول مجلس التعاون أدّى إلى معدلات تضخم مرتفعة في هذه الدول، وقد كان ذلك بسبب تضارب في أهداف السياسات النقدية بين الطرفين، بالنظر إلى تفارق الدورات الاقتصادية بينهما كما ذكرنا ذلك من قبلُ. فارتفعت معدلات التضخم في دول المجلس حتى وصلت ذروتها في الفترة 2007 – 2008، وراوحت في معظم دول المجلس ما بين 10% و17% بوجهٍ عامّ.

وقد اقترن ارتفاع معدلات التضخم بمضاربات في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون في الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية (2007 – 2008). أمّا سبب المضاربات، فيرجع إلى أنّ الأسواق كانت تنظر بعين الشكّ إلى صدقية عملية الربط بالدولار، وإلى قدرة البنوك المركزية الخليجية

على التحكم في أسعار الصرف الثابتة (عند القيم المستهدفة) في المستقبل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وكانت تتوقع أن يجبر ارتفاع معدلات التضخم البنوك المركزية الخليجية على رفع قيم عملاتها أو فكّ الربط بالدولار، حتى انفجرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بتبعاتها على دول المجلس، وخروج رؤوس الأموال المضاربة. وهذا أكبر دليل على ضعف الصدقية في السياسة النقدية المستوردة. فماذا بقيَ من صدقية؟ إذا كانت الصدقية هي تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمّ الاستقرار الاقتصادي، فإنّ الذي جرى هو العكس.

- **عدم استقرار مداخيل النفط:** واجه المبرر الثاني أيضًا، وهو تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط، تحدّيًا أفقَده صلاحيته. فخلال العقد الماضي، برزت علاقة عكسية قوية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي. فكلّما ارتفعت أسعار النفط، انخفض سعر صرف الدولار الأميركي أمام عملات شركاء دول مجلس التعاون الرئيسين الآخرين. وكلّما ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي، انخفضت أسعار النفط. من أجل ذلك، لم يعُد الربط بالدولار يحقّق الاستقرار في مداخيل النفط. فهذه المداخيل تتذبذب بقدر ما يتذبذب سعر صرف الدولار الأميركي. وسعر صرف الدولار متقلّب وغير مستقرّ مقابل العملات العالمية، ومقابل أسعار المواد الأولية (كما شهدنا ذلك في العقد الماضي)، وهو ما يؤدّي إلى عدم تحقيق الهدف المطلوب. وينتج من هذا الأمر تقلّص مداخيل الدول من النفط عمّا يُفترض أن تكون عليه في الحال التي يكون فيها سعر صرف الدولار أكثر استقرارًا من جهة، كما ينتج منه رفْع معدلات التضخم المستورد من جهة أخرى.

والآن، مع انخفاض أسعار النفط ومداخيله (من الدولار الأميركي)، فإنّ الربط الجامد أيضًا يقيّد الدول من الاستفادة من السياسات الاقتصادية على النحو المطلوب للتخفيف من حدّة هذه الصدمة، خصوصًا أداة سعر الصرف (من خلال الخفض)؛ للتخفيف من حدّة انخفاض أسعار النفط على الميزانيات الحكومية والإنفاق والنشاط الاقتصادي، ومن ثمّ النموّ. ومن وجهة نظري، أصبح الربط الجامد يشكّل عبئًا على دول مجلس التعاون أكثر ممّا يشكّل عاملَ استقرارٍ.

مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات السابقة في أسعار النفط وشروط نجاح التنويع

1. هل استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة في الأسعار؟

لقد نجحت دول مجلس التعاون إلى حدّ معيّن، مقارنةً بتجارب الانخفاضات السابقة في أسعار النفط في جانب واحد؛ هو بناء صناديق التحوط، وإن كنتُ أرى أنّ نجاحها كان يمكن أن يكون أفضل من ذلك؛ أي إنّه كان من الممكن أن تكون القيمة المالية لهذه الصناديق أكبر ممّا هي عليه الآن، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان المداخيل الضخمة التي تحقّقت لدول المجلس بالعملة الأجنبية أثناء ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة السابقة (الجدول: مدى انكشاف دول المجلس عن انخفاض أسعار النفط).

أمّا من حيث التنويع، فقد حققت دول المجلس، بوجه عامّ، نجاحات لا بأس بها، ولكنها نجاحات في مجال القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له فحسب؛ أي ما يُعرف بـ "التنويع الرأسي" Vertical diversification. فهذه النجاحات لا تمتدّ إلى مجالات أخرى ضمن ما يُعرف بـ "التنويع الأفقي" Horizontal diversification، ولا سيما في ما يتعلّق بقطاع تصنيعٍ مُوجّه إلى الصادرات. وهذا القطاع هو الذي يُبقي الاقتصادات في دائرة المنافسة العالمية. وهكذا، فإنّ اقتصادات دول المجلس لا تزال منكشفةً عن صدمات أسواق الطاقة العالمية. وهي، وبوجهٍ عامّ، قد فشلت، حتى الآن، في الوصول بالاقتصادات إلى الحدّ الأدنى المطلوب من التنويع، وتقليص الاعتماد على النفط ومداخيله، والتركّز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار. فهناك حاجة، إذن، إلى إجراء إصلاحات جذرية لتنويع الاقتصادات في المدى البعيد، وهي تندرج في جانبين يشتملان على شروط عملية تنويعٍ ناجحة، هما:

أ. إصلاحات جانب الطلب: سياسات المديَين القريب والمتوسط

تشمل هذه الإصلاحات إصلاح الإطار العامّ لإدارة الاقتصاد الكلّي (السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف) لتشكيل مزيجٍ مرنٍ من هذه السياسات، وهذا الأمر مهمّ لإدارة الدورة الاقتصادية (دورات الرواج والركود)، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديَيْن القريب والمتوسط، ودعم التنويع والتنافسية في المدى البعيد.

ب. إصلاحات جانب العرض: سياسات المدى البعيد

تتمثّل هذه الإصلاحات في النقاط الآتية:

- بناء القاعدة المطلوبة من رأس المال البشري لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات على مسار التنمية الذاتي المرتفع.
- إصلاح القطاع العامّ الكبير الحجم والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، مع التركيز على ملاءمة Competency القيادات الحكومية ومؤسسات القطاع العامّ فيه، لحَفْز تنمية رأس المال البشري، وبناء القدرات الوطنية فيه.
- إصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركزات الأسواق عبر الاقتصاد وتركزات الثروة عبر المجتمع، ولخلق قطاع خاصّ تنافسي متنوّع بعيد عن "التسول" من الدولة Patronage، وتدوير الريع والارتباط بالنخب السياسية، على نحوٍ يساهم فيه هذا القطاع مساهمةً فعالةً في تنويع الاقتصادات والتطور التكنولوجي وبناء اقتصاد معرفي، وتوفير فرص عمل للمواطنين؛ كما تعِد بذلك إستراتيجيات التنمية في دول المجلس.
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المنبثقة منه لإسناد عملية التنويع، ولا سيما قطاع صناعات موجهة نحو التصدير؛ لأنّ هذا من شأنه أن يبقيَ الاقتصادات في دائرة المنافسة العالمية ويُعزّز النموّ القابل للاستمرار.

2. نموذج النمو في دول مجلس التعاون

لم تتخذ دول مجلس التعاون الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات، لتحويل الاقتصادات من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج، والاستقطاع، والتوزيع، إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نموّ قابل للاستمرار في المدى البعيد، وأهمها رأس المال البشري. فنموذج النمو السائد في دول المجلس يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي. وجزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلّق بأجور

المواطنين ورواتبهم في القطاع العامّ، وجزء آخر منه متعلّق بإنفاق رأسمالي في مشاريع التنمية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية. ويشكّل هذا النوع من الإنفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه. ونشاط هذا القطاع لا يزال بعد أربعة عقود من تصدير النفط يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: المقاولات، والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسيين، هما الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية ورخص عوامل الإنتاج وكثافتها، ومن رأس مال، ومدخلات طاقة رخيصة وعمالة أجنبية قليلة المهارة يشكّل دخلها تسربًا في رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، فضلًا عن أنّها تُحدث تحورًا خطرًا في التركيبة السكانية للمجتمع. فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية وفورات الإنفاق العامّ المصاحبة لها، ويُعزّز ذلك بتوظيف عمالة أجنبية قليلة المهارة ومتدنية الأجر، في حين أنّ معظم المواطنين موظفون لدى الدولة في قطاع عامّ مترهل، قليل الكفاءة والإنتاجية، وهم يتقاضون رواتب ينفقون جلّها في طلبٍ استهلاكي من مخرجات القطاع الخاص. فهذا القطاع، إذن، يستفيد من الإنفاق الحكومي بشقَّيه، بصفة مباشرة من الإنفاق الرأسمالي، وبصفة غير مباشرة من الإنفاق الجاري في رواتب وأجور للقطاع العامّ تشكّل لاحقًا طلبًا استهلاكيًّا على القطاع الخاص.

ومع الطفرات النفطية وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات المتولدة من هذه الطفرات النفطية إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا؛ نحو أسواق المال والأسهم والعقار، والتوسع في بناء الأبراج والمدن التَّرَفية، والبذخ أحيانًا حتى في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي تؤدّي إلى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دوليًّا، ولا تساهم في تنويع الصادرات، ولا يتولد منها قيمٌ مضافة عالية للإنتاج، ولا نموٌّ قابل للاستمرار بعد انفجار الفقاعات وانقضاء الطفرات.

إنّ التنمية ترتكز على بناء رأس المال البشري، والابتكار، والتطور التكنولوجي. في حين أنّ نموذج النمو السائد في دول مجلس التعاون يعتمد على تعاضد عاملين أساسيين هما، قوّة الإنفاق الحكومي وكثافة عوامل الإنتاج المتمثّلة خصوصًا في عمالة أجنبية رخيصة. فجُلّ مخرجات هذا النمو طفرةٌ عقاريةٌ تصحبها زيادة غير مبررة في عدد السكان بسبب الهجرة المفتوحة للعمالة الأجنبية، ولا يتولد منه تراكمٌ لرأس المال البشري الوطني، ولا تطور تكنولوجي، ولا تحولٌ صناعي، ولا مساهمة في بناء اقتصاد معرفي، ولا تنويع في الصادرات. وربما ينتهي الأمر بفقاعة يتبعها ركود فترةً طويلةً من الزمن حتى تعاود أسعار النفط ارتفاعها من جديد.

يتّضح أنّ نموذج النمو المذكور منحاز بطبيعته إلى التركّز في قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا، لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية والإنفاق الحكومي، من خلال استثمار رخيص التكلفة ومعلوم الربحية، يعتمد على عمالة أجنبية متدنية الأجر في أسواق محلّية شبه احتكارية، عوضًا من مخاطرة الدخول في سوق صادرات أجنبية تنافسية تتطلب مهارات فنيةً وإداريةً عاليةً وابتكارًا وتطويرًا للبقاء في دائرة المنافسة. ويلاحظ أنّ هذا النموذج يؤدّي إلى المزيد من التركّز في الاقتصادات مع الطفرات، وإلى انخفاض الإنتاجية في القطاعين العامّ والخاص، كما تشير إلى ذلك الأدلة[29].

بوجه عامّ، على دول المجلس اعتماد نموذج يقوم على تنويع الصادرات، وقيادة قطاع تصنيع موجّه إلى الصادرات، استنادًا إلى خلق الحوافز أوّلًا من أجل تركيم رأس المال البشري الوطني، والتطور التكنولوجي والصناعي؛ من خلال اعتماد برامج دعمٍ وحمايةٍ للصناعات الوليدة، والحدّ من النمو المرتكز على كثافة عوامل الإنتاج (من عمالة أجنبية رخيصة ورؤوس أموال)، والمنحاز إلى التوسع المفرط في قطاع الأصول (العقار وأسواق المال) على حساب قطاع التصدير.

3. هل أنّ التنويع ضدّ طبيعة الدولة الريعية؟

ذكرنا آنفًا وجود عوامل مباشرة للفشل في تنويع الاقتصادات. ومن ناحية نظرية، يمكن القول إنّ التنويع ضدّ طبيعة الدول الريعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية؛ وسبب ذلك أنّ التنويع يسلب الدولة الريعية أهمَّ مقومات بقائها واستمرارها؛ أي آلية توزيع الريع. فالريع يركّز الدخل في يد النُخبة السياسية؛ ومن ثمّ الثروة والقوة والتوزيع،

[29] انظر على سبيل المثال: إستراتيجية التنمية في قطر (2011)، وانظر أيضًا:

S. Hertog, “The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council,” Governance and Globalization in the Gulf States, Kuwait (July 2013), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1Qftx0c; Tim Callen Et al. “Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future,” IMF, 23/12/2014, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1WKDW83

ويجعل التوزيع نفسه أداةً سياسيةً لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السُلطة[30]. أمّا التنويع، فمن المفترض أن يحُدّ من التركّز في الأنشطة الاقتصادية والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموًّا ذاتيًّا مستقلًّا عن الريع، وعن آلية توزيعه من خلال السُلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. وفي المقابل، من المفترض أن يؤدّيَ التنويع إلى آلية تعتمد على العمل والاكتساب من تنوع الأنشطة الإنتاجية؛ كالتصنيع، والخدمات، والزراعة، وغير ذلك من الحِرف. وهذا الأمر ربما يؤدّي، مع مرور الوقت، إلى تكوُّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في أسواق العمل والحِرف المختلفة وقطاع الأعمال، وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخيًا على الأقل في أوروبا[31].

نحن، إذن، إزاء نموذجين: نموذج قائم على الاستخراج والاستقطاع وإعادة التوزيع، مقابل نموذجٍ يعتمد على العمل والاكتساب. فالإشكالية الموروثة في نماذج نموّ الاقتصادات الريعية هي أنّ قلّةً تشارك في الإنتاج، وقلّةً تقتسم الريع أيضًا. وفي ظلّ غياب التصنيع والتنويع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الريع من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها. فالنمو في الاقتصادات الريعية يعتمد على استخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الخارج، وهذا يجرى بأقلّ معالجة إنتاجية ممكنة. فعملية استخراج الموارد الطبيعية هي قليلة من جهة استخدام العمالة، ولكنها كثيفة من جهة استخدام رأس المال والتكنولوجيا،

---

[30] Khalid R. Alkhater, "State and Development: Production or Predation," in "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Irvine-California, 2009.

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ لعنة الموارد المذكورة في الأدبيات الاقتصادية (وهي عدم نمو اقتصادات الموارد الطبيعية في المدى البعيد)، هي بسبب تفاعل بين النظام السياسي وكثافة الموارد الطبيعية، واللعنة في هذا السياق مرتبطة إيجابيًّا بدرجة القهر السياسي Political repression، كما بيّنّا أنّ سبب ذلك يُعزى إلى تضارب في المصالح بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة الأوتوقراطية التوريثية، وهذا التضارب في المصالح غير موجود في الديمقراطيات الناضجة؛ كالنرويج التي تقدّم مثالًا دالًّا على نعمة الموارد بدلًا من لعنتها.

[31] من أجل مراجعة تاريخية لهذا الموضوع، انظر المرجع نفسه؛ وانظر أيضًا:

D. Acemoglu & J. Robinson, *Economic Origin of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); D. North & R. Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973); R. Auty & A. Gelb, "Political Economy of the Resource-Abundant States," in M. Richard. Auty (ed.), *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

والتكنولوجيا مستوردة وليست مُوطَّنةً. ومن ثمّ، فإنّ قنوات الإنتاج من هذا القطاع وإليه مع بقيَّة الاقتصاد تبقى ضعيفةً[32]، ويبقى هذا القطاع شبه مستقلّ عن بقيَّة الاقتصاد، ولا يتأثر كثيرًا بمستوى التنمية فيه.

4. شروط عملية التنويع الناجحة

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بدّ من إصلاح الإطار العامّ لإدارة الاقتصاد الكلّي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي المرتكز على الربط بالدولار، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلّية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي، وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة، يتمّ استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما أدواتٍ لإدارة الاقتصاد الكلّي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معيّنة وتسخّر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أيّ منهما لأيّ غرض آخر.

بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. وفي سائر دول مجلس التعاون يستخدم شقّ واحد فقط من هذه السياسة هو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية. وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بشقّ سياسة الإنفاق الحكومي فقط. في حين أنّ المطلوب هو تصميم مزيج مرن Appropriate policy - mix من هذه السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث، المالية، والنقدية، وسعر الصرف؛ لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، حتى يتمّ التفاعل مع كلّ دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كلّ سياسة، بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع. وبالنسبة إلى دول المجلس، فإنه لا وجود لهذا المزيج من السياسات، وإنما الأمر نصف سياسة تُدار بها الدورة الاقتصادية منذ نحو نصف قرنٍ من الزمن.

كما ذكرنا سابقًا، كان هذا الإطار البسيط الأحادي السياسة (السياسة المالية) والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، مناسبًا لبدايات مراحل التنمية في دول مجلس التعاون عندما كانت الاقتصادات بسيطةً وغير متطورة، وكان هناك توافق في الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي هي دولة عملة

[32] A. Gelb & associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (New York: Oxford University Press, 1988).

الربط، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي مستقرةً، ولكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي؛ لذلك ينبغي أن يتركز الهدف العامّ والأساسي للإطار العامّ لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلّي في تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط؛ أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي من جهة (هذا الأمر مهمّ لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافةً إلى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع)، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى.

على سبيل المثال، أيّ فائدة من استثمار يبدأ بتكلفة 5 مليارات وينتهي بـ 15 مليار بسبب ارتفاع معدلات التضخم الذي هو في جزء كبير منه، نتيجة الإصرار على استيراد سياسة نقدية توسعية من الولايات المتحدة، في ذروة دورة الرواج وارتفاع معدلات التضخم بسبب الربط بالدولار الأميركي؟ إنّ تلك السياسة النقدية مصممة لاقتصاد مختلف يمرّ بأوضاع اقتصادية مختلفة ودورة اقتصادية مختلفة عن دول مجلس التعاون، ومن ثمّ فهي ليست بالضرورة مناسبةً دائمًا لأوضاع دول المجلس. فهذه الدول لا تدير اقتصاداتها بأقلّ تكلفة ولا بأكثر الطرائق كفاءةً، وهذا هو لبّ الإدارة الاقتصادية الناجحة.

والإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت)، على نحوٍ يمكّنها من قيامها بالدور المنوط بها بوصفها سياسةً اقتصاديةً كلّيةً توجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الوطني الكلّية، وإدارة الدورة الاقتصادية على وجه الخصوص. فالسياسة النقدية هي سياسة اقتصادية كلّية ينبغي أن يكون هدفها العامّ والأساسي إدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي، وليس إدارة رؤوس الأموال أو الاستثمارات، ولذلك يجب أن توجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلّي مُعبَّرًا عنه بأكبر شريحة في المجتمع؛ أي المستهلِك ورفاهيته، وينبغي ألَّا تُوجّه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة في حدّ ذاتها، أو شريحة معيّنة من المجتمع (كالمضاربين في

أسواق الأصول أو العملات على سبيل المثال)[33]. وينبغي في الإصلاح المطلوب أيضًا أن يرفع القيد المفروض على سعر الصرف؛ فيمكّن من استخدامه أداةً لإدارة الاقتصاد الكلّي.

في إيجاز، إنّ أحد الخيارات المبدئية المناسبة هو اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي مؤشرًا لسعر النفط، إضافةً إلى عملات شركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين الرئيسين. ولهذا الخيار مزايا عديدة، مقارنةً بنظام الربط الجامد الحالي بعملة واحدة فقط هي الدولار الأميركي. وأحد الأدلة على ذلك يتأتى من واقع انخفاض أسعار النفط الحاليّ. وفي حال تصميم نظام سعر الصرف بمرونة كافية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تشكيل عازل فعَّال لامتصاص الصدمات الخارجية الناتجة من خلال قناتَي سعر الفائدة وسعر الصرف، سواء كانت القناة ناتجةً من تقلبات أسعار الطاقة أو من تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي نفسه. فانخفاض أسعار النفط الحالي، على سبيل المثال، سوف يؤدّي إلى خفض قيمة العملة المحلّية أمام الدولار الأميركي، وهذا يعني ارتفاعًا نسبيًّا في مداخيل النفط المحصّلة بالدولار الأميركي، مُعبَّرًا عنها بالعملة المحلّية، وهو ما يتيح حيزًا أكبر للإنفاق الحكومي ويدعم النمو الاقتصادي، ويقلِّص حدَّة الآثار السلبية لانخفاض مداخيل النفط. والعكس صحيح أيضًا. ففي حال ارتفاع أسعار النفط ومداخيله، سترتفع قيمة العملة المحلّية مقابل الدولار الأميركي، فيساهم ذلك في تهدئة التوقعات التضخمية وخفض معدلات التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي، وهذا هو المطلوب في هذه الحال. وإنّ هذا الإصلاح هو الأسرع والأسهل، مقارنةً بسائر أنواع الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتنويع الاقتصادات.

وبالتوازي مع إصلاح الإطار العامّ لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي، لا بدّ من إصلاحات في جانب العرض أيضًا، ولا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وكذلك تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن ريع القطاع الهيدروكربوني. وإنّ تنويع هياكل الإنتاج تحدٍّ بعيد المدى يتطلب،

[33] هذه الأمثلة مبنية على تصريحات بعض المحافظين ومواقف لهم، مفادها أنّ الابتعاد عن السياسة النقدية الأميركية واتباع سياسة سعر صرف أكثر مرونةً سيؤدي إلى مخاطر بالنسبة إلى المضاربين في أسواق العملات وأسواق الاستثمارات الأخرى، وهذه الادعاءات غير موفقة ولا أساس لها من الصحة، ولكن لا يتسع المجال لتفنيدها الآن، وهذا ليس موضوع الدراسة. ولكن باختصار شديد، هل يجب أن تُسخّر السياسة النقدية لخدمة المضاربين؟ وهل هذا هو هدفها؟

في إيجاز، تنمية رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العامّ، وإصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية.

أ. تنمية رأس المال البشري

إنّ تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهمّ والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات؛ لأنّ التنمية بمفردها لا تكفي. ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من المتخرّجين فيها، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات، ونحو ذلك. وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبيًّا من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو الزخم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ أي إنّه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تركيم رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على مسار التنمية الذاتية المرتفع. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعرقل تركيم رأس المال البشري؛ من جرّاء عوامل جُلّها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات، إضافةً إلى سبب آخر متمثّل في عدم التمكين الذي يرجع إلى تقلّص الفرص في الاقتصاد وضعف دور القطاع الخاص في التنمية وفي توظيف المواطنين بوجه عامّ، من ناحية، وإلى كبر حجم القطاع العامّ وترهّله، والبطالة المقنّعة فيه، وطلب الريع والصراع عليه، وصراع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبيات والولاءات وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة، وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي، من ناحية أخرى.

إنّ التركيز في جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري. ففي دول العالم الثالث كثيرًا ما يكون مصدر الانسداد من جانب الطلب؛ إذ إنّ الطلب على التعليم وجودته وبناء القدرات ينخفض إذا كان العائد المتوقَّع عليها منخفضًا؛ لذلك، فإنّ تركيز دول مجلس التعاون، الملاحظ حاليًّا، في العرض، بالنسبة إلى عملية تنمية رأس المال البشري مصيره الفشل؛ في حال استمرار إهمال جانب الطلب في عملية تركيم رأس المال البشري[34]. وإن لم يكن الأمر كذلك، فأين يذهب المتخرّجون في الجامعات الوطنية والمتخرّجون في الجامعات الأجنبية

[34] من أمثلة ذلك: التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحاث معها والباحثين والمعلمين والمختبرات، وعقْد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكون فيها مساهمات علمية تُذكر بالنسبة إلى المواطنين. إنّ المعرفة والتكنولوجيا لا تُستوردان، بل تُستنبتان وتُنمَّيان.

الرفيعة التي استُحضرت إلى دولنا؟ أيذهبون إلى قطاع عامّ ريعي مترهل كبير العدد قليل الكفاءة والإنتاجية قد تعدّى مرحلة التشبّع في بعض الدول أم إلى قطاع خاص احتكاري مُوصد في وجه العمالة الوطنية؟

إنّ مصادر الطلب على رأس المال البشري متمثّلة في القطاع العامّ والقطاع الخاص. فالمطلوب، إذن، هو إصلاح مصادر جانب الطلب لحَفْز تنمية رأس المال البشري وتراكمه، وهما القطاعان العامّ والخاصّ، إذ ينبغي إصلاح القطاع العامّ الكبير الحجم والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه؛ من أجل خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

ب. إصلاح القطاع العامّ

يُشكّل القطاع العامّ أكبر مصدر لتوفير الوظائف للقوة العامة الوطنية في دول مجلس التعاون، ويُعتبر توظيف المواطنين في القطاع العامّ الآلية الأساسية والأعمّ لإعادة توزيع الريع بين مواطني هذه الدول. فبموجب العقد الاجتماعي الخليجي تكون الدولة ملزمةً بتوفير وظائف للمواطنين، غير أنّ القطاع العامّ وصل إلى مرحلة التشبّع (خصوصًا في الدول الأكثر كثافةً سكانيةً)، وأصبح كبير العدد، وتدنّت كفاءته وإنتاجيته؛ ولذلك أصبح من المطلوب رفعُ كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كافٍ لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم. وأوّل شروط إصلاح القطاع العامّ هو أن يبدأ من رأس المؤسسة؛ وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملاءمة أو والأهلية في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والعقاب بالإنتاجية.

فتحديث إطار الإدارة في القطاع العامّ يتطلب مزيدًا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، وبين متطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العامّ وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفْع الكفاءات الوطنية المتخصصة من المتخرجين في الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العامّ والتمكين لها. فدون ذلك، لا يكون لاستحضار الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية الرفيعة وإنفاق مليارات الدولارات في هذا الشأن أيّ جدوى؛ لأنّ عدم تمكين الشباب المؤهل والكفاءات يرسل رسالةً خاطئةً إلى الشباب والأجيال الناشئة.

في السياق نفسه، هناك حاجة إلى تطبيق أكبر لمعايير السوق في بيئة العمل، وهذا أمرٌ مهمٌّ في جذب القدرات الوطنية الشابة وتنميتها، وفي تركيم الخبرات الوطنية في المستوى الأعلى، وخلق تدفقات إيجابية بالنسبة إلى سائر الاقتصاد. أمّا إذا كانت قيادة المؤسسة ركيكةً، مرتبكةً، ضعيفةً، غير متمكنة، فإنها تُفسد المؤسسة بأكملها، وتعرقل تكوّن رأس المال البشري – وخصوصًا بناء القدرات الوطنية – وتخلق سقفًا Cap يَحُدُّ من تكوُّن القيادات والكفاءات الوطنية لا يُمكنها تجاوزه؛ لأنها ترى – من منظورها الخاص بها – أنّ الكفاءات الوطنية قد تُشكّل تهديدًا لاستمرارها وبقائها في المنصب وبقاء من يخلفها، وربما كانت لا تنسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يترتّب عليه الحؤول دون تكوُّن رأس المال البشري وتراكم الخبرات الوطنية، ويؤدي إلى حرْف الجهد والموارد البشرية عن الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الاستحواذية وطلب الريع[35].

ج. إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه

إذا كانت اقتصادات دول المجلس تعاني التركزات في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص الخليجي دورًا كبيرًا في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركزات في نشاطه وقلّةٍ في التنويع أيضًا. وقد انعكس ذلك بقدر من التركزات والتشوهات على الأسواق، وتكوينات لبنًى احتكارية فيها. فبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط، لا يزال نشاط القطاع الخاص يتركّز في ثلاثة مجالات رئيسة (المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، والخدمات). وأثناء عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود؛ عبر الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات المختلفة، وتجارة الاستيراد والترويج، تكوَّنت تركزات اقتصادية ورأسمالية عبر شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنُخب السياسية، تمكّنت من تركيم ثروات ورؤوس أموال طائلة، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النُخب السياسية، وأصبحت تُشكّل موانع دخول لكثير من الأنشطة أمام المستثمرين الجُدد، وتغذّي تكوينات احتكاريةً وإمبراطورياتٍ لرجال أعمال يصعب منافستها. والواقع هو أنّ نموّ القطاع الخاص يعتمد الآن، أكثر من أيّ وقت مضى، على الدولة، وعلى

[35] J. Isham Et al. "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," *The World Bank Economic Review*, vol. 19, no. 2 (2005), pp. 141-174; James A. Robinson Et al., "Political Foundations of the Resource Curse," *Journal of Development Economics*, vol. 79, no. 2 (2006), pp. 447-468.

آلية الإنفاق الحكومي خصوصًا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال. ويبدو أنّ هذه العلاقة الكينونية – التطفلية من قِبل قطاع الأعمال المعتمدة على الدولة، تزداد قوّةً مع الرواج وخلال فترات الطفرات النفطية. فمعظم طفرات القطاع الخاص الأخيرة كانت بسبب الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، والاستهلاك الحكومي النهائي، كما أنّ جزءًا كبيرًا جدًّا من إنفاق القطاع العائلي الاستهلاكي يُموَّل من خلال الأجور التي تدفعها الدولة. وفي هذا السياق، يقول هرتوغ إنّ الحكومات الخليجية كانت دائمًا تتخذ سياسات مُحابيةً للرأسماليين وطبقة التجار Pro - capitalists، ولم تشهد المنطقة تأميمات كما حدث في الجمهوريات العربية[36].

- **القطاع الخاص بين الحاضر والماضي**

لقد كان قطاع الأعمال قبل النفط أكثر استقلاليةً وتنظيمًا وقوّةً تفاوضيةً، وأكثر تأثيرًا في صنع السياسات المحلّية، وفي تقديم خدمات وبنًى تحتية للمجتمع (كالتعليم، والتوظيف، وغير ذلك)، وكان يشكّل أكبر قوّة معارضة، عندما كان الحكام المحلّيون حينئذ يعتمدون على مساهمات دخول الضرائب من أنشطة الغوص على اللؤلؤ، والتجارة، والزراعة[37]. غير أنّ هذا الدور التاريخي للتجار قد تلاشى تمامًا بعد أن تحوّل رجال الأعمال من دافعي ضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية. فظهور النفط أدّى إلى استغناء الدول عن الضريبة التي كانت تفرضها على التجار، وأصبح التجار أنفسهم بدلًا من ذلك طلّابًا للريع. ويشير هرتوغ في هذا الصدد إلى أنّ الأنظمة الخليجية قد اشترت نخبة رجال الأعمال[38].

---

[36] Hertog.

[37] J. Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995); J. Onley & S. Khalaf, *History and Anthropology*, vol. 17, no. 3 (London: Routledge, 2006), pp. 189–208; Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economics and Institutions in the Middle East* (Ithaca: Cornell University Press, 1997); Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008); A. Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (New York: New York University Press, 2000); Hertog.

[38] Ibid.

- **توظيف المواطنين في القطاع الخاص**

إنّ عدد الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص الخليجي كبير جدًا؛ فهو يمثّل نحو 80% من القوة العاملة في دول المجلس، ولكنّ معظم هذه الوظائف (نحو 90%) مستغَل من خلال عمالة أجنبية متدنية الأجر ومنخفضة الإنتاجية[39]. فالقطاع الخاص غير ملزم بدفع حدّ أدنى يُغطّي تكاليف المعيشة للمواطنين[40]. ويشير بعض الباحثين إلى أنّ تركيز القطاع الخاص القريب الأمد في استقطاع الريع من خلال العمالة الأجنبية المتدنية المهارة والتكلفة، وتجنّب الاستثمار البعيد المدى في تطوير الإنتاجية ومهارة العمالة الوطنية، ساهمَا في استثناء جزء كبير من العمالة الوطنية من سوق عمل القطاع الخاص[41]. فأغلب الوظائف التي جرى إنشاؤها أثناء فترات الطفرات ذهبت إلى العمالة الأجنبية، وتوظيف المواطنين في القطاع الخاص لا يكون إلّا جبرًا من خلال الدول. ويقاوم قطاع الأعمال هذه البرامج بشراسة؛ نظرًا إلى ارتفاع تكلفة العمالة الوطنية، مقارنةً بالأجنبية وصعوبة التخلص منها. وتشير الباحثة الكواري إلى أنّ جشع القطاع الخاص المتمثّل في تحقيق أرباح بأقصى سرعة، جعله غير مستعدّ لتوظيف المواطنين[42]. وتضيف أنّ غياب التنافسية في القطاع الخاص هو بسبب توغُّل العائلات الحاكمة في قطاع الأعمال أو تعاونها مع عائلات أخرى مؤثِّرة في احتكار الأعمال، وأنّ غياب التشريعات والقوانين جعل القطاع يركّز في مضاعفة الأرباح بأيّ ثمن، وإن كان ذلك على حساب المجتمع، والتنمية كلّها. ويصف هرتوغ القطاع الخاص الخليجي بالقطط الرأسمالية الخليجية السمينة التي تتغذى على المال العامّ، من دون أن تقوم بتوظيف المواطنين أو تقدّم مقابل ذلك شيئًا للمجتمع[43].

---

[39] Ibid.; C. Murphy, "Saudi Arabia's Youth and the Kingdom's Future," Middle East Program, Occasional Paper Series, Woordrow Wilson Center for Scholars (2011), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1v2VDnm

[40] Yousif Khalifa Al-Yousif, *The GCC Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers* (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

[41] Zafiris Tzannatos & Tariq Haq & Dorothea Schmidt, "The Labor Market after the Crisis in the Arab States: Trends, Policy Responses and Challenges in the Recovery," Key Lessons from the Crisis and Way Forward, Geneva 16-17/2/2011.

[42] D. Al-Khawari, "Mission Impossible? Genuine Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries," Kuwait Programmer on Development, Governance and Globalization in the Gulf States (2013).

[43] Hertog.

غير أنّ هذا النمو الذي يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج (من عمالة أجنبية ورأس مال، وغير ذلك من مدخلات طاقة رخيصة)، يحدّ من عملية تنويعٍ يقودها القطاع الخاص، وهو وضعٌ غير قابل للاستمرار في المدى البعيد؛ سواء كان ذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنّ عدم توظيف المواطنين في القطاع الخاص وضعٌ غير قابل للاستمرار في المدى البعيد.

- **قلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الوطني**

يشير هرتوغ إلى أنّ 25 من بين أكبر 30 شركة في العالم العربي، من حيث رأس المال، تقع في دول مجلس التعاون، وأنّ من بين رجال الأعمال العرب يوجد لدى الخليجين أكبر استثمارات خارجية تُقدّر بمليارات الدولارات، وأنّ القطاع الخاص الخليجي يساهم في معظم التكوين الرأسمالي الوطني، والقطاع الخاص الخليجي الريعي يراكم ثرواته وأصوله الخارجية سواء كان ذلك بسبب أعمال إنتاجية أو نتيجةً لطلب الريع. غير أنّ رؤوس الأموال تبقى مُحتفظًا بها بعيدًا نسبيًّا عن الرقابة والشفافية والحوكمة، وتبقى مغيّبةً عن استفادة المواطنين منها، فهُم مستثنون من المساهمة في استثماراتها، ومن تمويلها والاستفادة من عوائدها. وهكذا، فإنّ العلاقة بين المجتمع وقطاع الأعمال ضعيفة من خلال الاستثمار القومي، ومعظم ثراء القطاع الخاص وأصوله تبقى محصورةً فيه وتمويله ذاتي أيضًا[44]، فنادرًا ما يجرى الطرح للاكتتاب العامّ، والإدراج في السوق الثانوية قليل، وهو يعاني ضعف الحوكمة، وحتى الشركات المدرجة يتحكم في مجالس إداراتها عدد قليل من العائلات[45]. وبوجه عامّ، فإنّ أغلبية المواطنين في دول مجلس التعاون ما زالت مساهمتها غير ذات شأنٍ في نموّ القطاع الخاص[46].

---

[44] Hertog, “The Private Sector and Reform”.

[45] انظر: دراسة البنك الدولي (2015)، وهي تشير إلى ضعف استثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، ودراسة الكواري، وهي تشير إلى أنّ دول مجلس التعاون غير جادة في تكوين قطاع خاص كُفْء وبوجه عامّ، ما زالت أغلبية المواطنين في دول مجلس التعاون من دون مساهمات مهمّة في نمو القطاع الخاص، وانظر أيضًا:

TNI/ Hawkamah/ IOD Mudara, *Power Matters: A Survey of GCC Boards* (Abu Dhabi 2008).

[46] Hertog, “The Private Sector and Reform”.

- **نظام الوكالة التجارية**

إنّ نظام الوكالة التجارية بشكله الحالي الذي يعطي امتيازات احتكاريةً لترويج منتوجات أجنبية عبر شرائح واسعة من المنتوجات والبضائع (من دون قيود ولا تقنين)، يستدعي المراجعة؛ لأنه يضر بالمستهلك ويساهم في تركيز الثروة في المجتمع، وربما يؤدّي إلى مزاحمة قطاع الصناعات الوطنية الوليدة. فعند تبنّي قوانين الوكالة قبل عدّة عقود، مع بدايات مراحل التنمية وظهور النفط وتجارة الاستيراد، كان الهدف هو استفادة المواطنين والتجار المحلّيين. ولكن الطريقة التي توسعت بها تجارة الاستيراد وتطورت ساهمت في تكوين بنًى احتكارية في الاقتصاد تضرّ بالمستهلك، وهو الشريحة الكبرى في المجتمع، إضافةً إلى تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة، وتركيم رأس المال على نحوٍ غير عادل وغير متوازن في المجتمع. فعند وضع هذا النظام، كانت أسواق الاستيراد بسيطةً وفي بداية تشكُّلها. ولكن مع تطورها واتساعها مع الزمن غلب عليها النمو بطريقة رأسية عبر الأفراد، والوكالات لا تنتشر عبر شريحة أكبر من المجتمع مع تطور الأسواق، ومع ظهور سلعٍ ومنتوجات جديدة ودخولها، ولكنها تتركز تقريبًا في الفئة نفسها المتمكنة من التجار ورجال الأعمال. وقد أدّى هذا الأمر إلى تركزات في الأسواق، وفي الثروة. فهناك موانع دخول تشكّلت أمام المستثمرين الجُدد، تُكرّس التركّز في الفئة القائمة المتمكنة نفسها، فساهم ذلك في خلق بُنًى احتكارية وتشوهاتٍ في الأسعار، وتركزات في الأسواق عبر الاقتصاد، وتركزات في الثروة ورأس المال عبر المجتمع، وهو أمرٌ لا يدفع نحو التنويع المنشود، بل إنّه يخلق مزيدًا من الأضرار. وهناك إمكان لوجود قدرات لديها تعمل على إجهاض محاولات بناء قطاع صناعات وليدة (صغيرة أو متوسّطة)، من خلال منافسة غير عادلة؛ وذلك بفضل ما تمكّنت من تركيمه من قدرات ومن رؤوس أموال طائلة، ولا سيما مع طفرات النفط والقوانين الحمائية التي ما زالت توفّرها لها الدول منذ عقود طويلة، من دون تحديثٍ أو مراجعةٍ لمدى مناسبتها وصلاحيتها لمتطلبات هذه المرحلة التي تقتضي تنويع الاقتصادات وحدّ الممارسات الاحتكارية فيها.

- وإذا كانت الشركات الأجنبية المصدرة إلينا تضع شروطًا وقيودًا تُشكّل موانع دخول، وتساهم في تركزات الأسواق وتكريس الممارسات الاحتكارية في أسواقنا من أجل مضاعفة أرباحها، فإنها لا تستطيع انتهاج مثل هذه الممارسات في بلدانها بسبب قوانين حماية المستهلك ومكافحة الاحتكار Antitrust laws، ولكنّها تصدّرها إلينا. فمن المفترض، أيضًا، أن تراجع دول مجلس التعاون نظام الوكالة التجارية الذي مضت عليه عدّة عقود، وإعادة تنظيم

تجارة الاستيراد على أُسس تحُدّ من الممارسات الاحتكارية، وتُعزِّز تكافؤ الفرص والتنافسية، وتضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتوزيعًا أكثر عدالةً للثروة في المجتمع.

- وحريٌّ بنا أن نشير إلى أنّ هذه الدراسة لا تطالب بإلغاء نظام الوكالة، ولكن بإعادة تنظيمه وفق أُسس تضمن حدًّا من تركزات الأسواق في الاقتصاد، وتركزات الثروة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، يمكن فرض نسبة معيّنة كحدّ أقصى لتركّز نوعًا معيّنًا من البضائع أو الخدمات في مروّج معيّن أو بائع واحد، للحدّ من الحصة السوقية أو القوة السوقية التي تعطي هي نفسها قوّةً في تحديد الأسعار. فَسَنُّ قوانين مكافحة الاحتكار وتركزات الأسواق وتطويرها يساهم في مكافحة التضخم وغلاء الأسعار، وفي رفع جودة المنتوجات والخدمات، وهو أمرٌ دافعٌ نحو التنافسية والتنويع. في حين أنّ الاحتكار يحول دون الابتكار والتطوير والتنافسية الداخلية والخارجية، ويكرّس الأوضاع القائمة.

- **اعتماد القطاع الخاص على كثافة عوامل الإنتاج**

إضافةً إلى أنّ القطاع الخاص يراكم ثرواته الخارجية وأصوله، في حين تستنزف الدولة الريعية باستمرار مواردها الهيدروكربونية الناضبة في المدى البعيد، فإنّ الاعتماد على رخص عوامل الإنتاج وكثافتها، كميزة نسبية في نموّ القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، يأتي بأثرٍ جانبيٍّ سلبي؛ هو عدم إيجاد الحافز الكافي لتحسين الإنتاجية والاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير. وهذه هي الوصفات المطلوبة لبناء اقتصاد معرفي، كما يتطلع إلى ذلك الجميع في دول مجلس التعاون. ويذكر هرتوغ أنّ معظم النمو في اقتصادات دول مجلس التعاون يُفسَّر تاريخيًّا بزيادة في عوامل الإنتاج؛ كالعمالة ورأس المال، وليس بالتطور في رأس المال البشري أو الإنتاجية والتطور التكنولوجي، وأنّ النمو الذي شوهد مؤخرًا في مجموع عوامل الإنتاجية بعد عقدين من التراجع يعود إلى ارتفاع مداخيل النفط، في حين ظلّت إنتاجية العمالة، بالمقاييس العالمية، متدنّيةً جدًّا[47]. ويشير كابزويسكي إلى أنّ معدل إنتاجية العمالة قد انخفض في دول مجلس التعاون منذ الثمانينيات بسبب حلول عمالة منخفضة المهارة (من أصول آسيوية عادةً) محلّ عمالة متوسطة المهارة (من أصول عربية عادةً)[48]. ويؤيّد ذلك

[47] Ibid.

[48] A. Kapiszewski, "Arabs versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries," United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15-17/5/2006.

هرتوغ الذي يشير إلى أنّ توسّع إنتاج قطاع الأعمال في دول مجلس التعاون كان معظمه مرتكزًا على الهجرة المفتوحة لعمالة متدنية المهارة، كعامل إنتاجٍ، عوضًا من زيادة إنتاج العمالة الموجودة كما هي الحال عادةً عند محدودية سوق العمل والقوة العاملة[49].

- فرأس المال الضخم للقطاع الخاص يذهب معظمه إلى العقار والأراضي والمضاربة في أسواق الأسهم، بدلًا من التمكّن من التكنولوجيا. وقطاع الأعمال يعتمد على تقنيات إنتاج بسيطة، ولا يساهم في تكوين الاقتصاد المعرفي، والأبحاث والاكتشافات فيه لا تكاد تُذكر، على عكس ما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا الصناعية. فدعم دول المجلس للقطاع الخاص لم يكن مشروطًا بالتطوير التكنولوجي أو الاختراق في أسواق التصدير، ودول المجلس – على خلاف دول شرق آسيا – لم تُعانِ ندرةً في الموارد تدفعها نحو الاستثمار في التكنولوجيا كما جرى في تجربة دول شرق آسيا الصناعية. كما أنّ الانفصام القائم بين الرأسمالية الخليجية والعمالة الوطنية، لا يتيح إمكانًا لتبنّي نموذج نموّ قائم على الاعتماد المتبادل بين طبقات المجتمع، على غرار ما جرى تاريخيًّا في أوروبا، وهو ما يسهّل الإجماع على تبنّي سياسات داعمة للنمو[50]. فالنموذج الخليجي مرتكز على حضور دائمٍ للدولة بوصفها وسيطًا ومُوزِّعًا.

يمكن تلخيص القطاع الخاص لدول المجلس في النقاط التالية:

- فقدان دوره التنموي الريادي في مرحلة ما قبل النفط عندما كان هذا القطاع يدفع ضريبةً.
- أصبح ضيفًا على الدولة الريعية، وعلى ارتباط وثيق بالنُخب السياسية ومجموعات المصالح فيها.
- أصبح متطفلًا على الدولة، معتمدًا على تدوير الريع.
- استغلال مدخلات الطاقة الرخيصة التي يتنافس فيها مع المواطنين، في حين تستنزف الدولة الريعية مواردها الناضبة في المدى البعيد.

[49] Hertog, “The Private Sector and Reform”.

[50] A. Przewoeski, *Capitalism and Social Democracy*,” (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

- يعتمد على الإنفاق الحكومي بشقَّيه: الاستثماري الذي يُشكِّل تعاقدات وأرباحًا للقطاع، والإنفاق في رواتب المواطنين وأجورهم، وهو يُشكِّل لاحقًا طلبًا استهلاكيًّا على القطاع الخاص، في حين يتخطى الإنفاق الموجّه إليه معظم المواطنين.
- الانفصال عن المجتمع، فهو لا يساهم في خلق وظائف للمواطنين.
- لا يساهم في توفير فرص استثمارية للمواطنين، في حين أنّه يراكم ثرواته ورؤوس أمواله الخارجية والداخلية، ويحتفظ بها بعيدًا عن مساهمات المواطنين في استثماراتها، وتمويلها، والاستفادة من عوائدها.
- لا يدفع ضريبةً تساهم في مداخيل البلاد.
- تغلب عليه السمة الاحتكارية؛ إذ مكّنته عقود من التوسع، وتركيم رأس المال، واستغلال القوانين الحمائية، من تشكيل موانع دخول أدَّت إلى تكوين بنًى احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال، وتركزات في الأسواق (عبر الاقتصاد)، وفي الثروة (عبر المجتمع).
- يحصل على عوامل إنتاج رخيصة؛ من رأس مالٍ، وعمالةٍ أجنبية قليلة المهارة يُشكِّل دخلها تسرُّبًا في رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتُحدث تحوّرًا خطِرًا في التركيبة السكانية للمجتمع.
- لا يستغل ميزة كثافة عوامل الإنتاج ورخصها في التقدم التكنولوجي، ولا في التطور الصناعي، ولا في بناء اقتصاد معرفي، بل إنّه شهد انخفاضًا في إنتاجيته، ثمّ إنّ تقنيات الإنتاج المستخدمة فيه متدنّية وقليلة القيمة المضافة، ولم تضع الدول شروطًا لدعمها له نحو تكثيف استخدام التكنولوجيا، أو التنويع، أو إحداث اختراقات في أسواق التصدير (كما جرى في تجربة شرق آسيا مثلًا).

والآن، وبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط، لا يزال نشاط القطاع يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة هي المقاولات، والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية. أمّا إستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون، فهي تؤكِّد دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادات، وخلْق فرص عملٍ للمواطنين، وبناء اقتصاد معرفي، أكثر إنتاجيةً وأقلّ اعتمادًا على الريع، ولكنّ هذه الادعاءات لا تزال بعيدةً عن الواقع؛ لذلك يجب إصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه، ولخلق قطاع خاص تنافسي يساهم في التنويع، والتطور التكنولوجي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين.

د. بناء قاعدة صناعية

يشير رودريك إلى أنّ النمو المطّرد كان مرتبطًا تاريخيًّا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائمًا[51]. ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية السابقة؛ مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية والولايات المتحدة في محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر. ويُعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وهنا تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ إنّ طلب السوق العالمية على المنتوجات الصناعية غير محدود، في حين أنّ توسّع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا يبقى محدودًا بأوضاع السوق المحلّية وشروط التجارة فيها؛ وذلك أنّها قد تنقلب سريعًا ضدّه وتحدُّ من استثماره ونموّه، فضلًا عن أنّ النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدودًا بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضةً لتقلبات الأسعار التي تحدُّ من استمراريته وتقلّص قيمته، كما ذكرنا ذلك من قبلُ. وفي دول مجلس التعاون، يرتبط هذان الأمران ببعضهما. فتوسّع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا مرتبط بتحسُّن شروط التجارة الدولية في سوق صادرات المواد الأولية التي تبقى عرضةً للتقلبات[52]، و/ أو الانحدار المستمرّ مع الزمن في المدى البعيد[53]. في حين لا يعاني النمو القائم على تصدير المواد المصنعة هذه الإشكالية، في حال بقاء التصنيع مستجيبًا لدينامية الطلب العالمي، بخاصة في الدول المصنّعة.

- **من فوائد التصنيع**

تتمثّل أهمّ فوائد التصنيع في أنّه:

---

[51] D. Rodrik, "Industrial development: Stylized facts and policies," U.N.-DESA publication Industrial Development for the 21st Century (2006).

[52] M. Woolcock & L. Pritchett & J. Isham, "Social Foundations of Poor Economic Growth," in M. Richard (ed.), *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford: Oxford University Press, 2001); Samuel G. Asfaha, "National Revenue Funds: Their Efficacy for Fiscal Stability and Inter-generational Equity," International institute for Sustainable Development (August 2007), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1OwzUu5

[53] R. Prebisch, *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems* (New York: Lake Success, 1950); H. Singer, "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries," *American Economic Review*, vol. 40, no. 2 (1950), pp. 473-485.

- مهمّ من أجل التنويع، وأنه هو يقلّص عيوب النموّ الذي يعتمد على تركّز الصادرات في المواد الأولية، خصوصًا إذا ما استهدف سوق الصادرات، فهو يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، وهو ما يؤدّي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة.
- مليء بالتدفقات والآثار الإيجابية في سائر أنواع الاقتصاد[54]؛ فهو يعطي أمثلةً لدخول مستثمرين جُدد، ويُدرّب عمالةً ومتخصصين وفنيين ومديرين، ويمكّن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي Learning – by – doing.
- يساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة.

ويرجع تفضيل التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر إلى اعتقاد سائد لدى عدد كثير من الاقتصاديين؛ مفاده ارتباط هذين الأمرين بتولّد التكنولوجيا وتدفّق التعلّم إلى أنشطة أخرى، وهذا الأثر الإيجابي لها في هذه الأنشطة هو المهمّ. ولكنّ الأدلة المتوافرة من تجارب دول نامية كثيرة تشير إلى ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تولّد التكنولوجيا، وغيرها من التدفقات الإيجابية، بل إنها تشير إلى آثار سلبية[55].

- **هدف السياسة الصناعية**

إنّ هدف السياسة الصناعية هو تنويع الاقتصاد وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية، سواء كان ذلك من خلال بضاعة جديدة، أو بضاعة موجودة بتكلفة أقلّ، أو جودة أعلى؛ لذلك يجب أن يركّز الحافز في الأنشطة الجديدة على الاقتصاد المحلّي. والمقصود بـ "الجديدة" هو المنتج الجديد أو التقنيات الجديدة لإنتاج بضاعة موجودة بتكلفة أقلّ أو جودة أعلى.

---

[54] Rodrik.

[55] D. Rodrik, "Industrial Policy for the Twenty First Century," UNIDO, John F. Kennedy School of Government, Cambridge (September 2004).

وقد يبدو من المثير للسخرية أن يُدعم المستثمر الأجنبي، لأنّ ذلك يعمل على تحويل الدخل من دافعي الضرائب في الدول الفقيرة إلى جيوب ملاك الأسهم في الدول الغنية، من دون فائدة تعود على الدول الفقيرة.

- **ماهية السياسة الصناعية**

السياسة الصناعية، كما يعرّفها رودريك وعسمان، هي عملية اكتشاف التكلفة أو "اكتشاف النفس"[56]؛ وذلك من خلال تبنّي تقنيات إنتاج موجودة في الخارج داخليًا، أو بضاعة موجودة في السوق العالمية من الممكن إنتاجها بتكلفة منخفضة محلّيًا. ولكنّ تكلفةَ عملية "الاكتشاف" خاصةٌ، في حين أنّ المكسب منها عامٌّ، والسياسة الصناعية الناجحة هي تلك العملية التي تتوصّل فيها الدولة والقطاع الخاص إلى تشخيصٍ لمصادر الانسداد في وجه الأنشطة الاقتصادية المستجدّة وإيجاد الحلول المناسبة لها[57]. فالسياسة الصناعية هي مشروع تعاون أو شراكة إستراتيجية، بين القطاعين العامّ والخاص، تهدف إلى اكتشاف فرص العمل وعوائقه، وتولّد مبادرات سياسية بناءً على ذلك.

وهناك حاجة إلى السياسة الصناعية بسبب فشلٍ في السوق يؤدّي إلى إضعاف الحافز لدى المستثمر لإعادة هيكلة الاقتصادات وتنويعها[58]، وذلك بناءً على سببين أساسيين هما: اكتشاف التكلفة والمعلومات المطلوبة لذلك، وتنسيق أنشطة الاستثمارات ذات الاقتصاديات العالية القيمة.

إنّ ما يعرقل الابتكار ليس جانب العرض، بل جانب الطلب[59]. وهذه هي الإشكالية نفسها التي واجهت هذه الدول سابقًا في بناء رأس المال البشري في دول المجلس. فعائق التصنيع لا يرجع إلى نقص من العلماء، والمختبرات، والجامعات، أو حقوق الملكية الفكرية، في الاقتصادات النامية، بل يرجع إلى ضعف الطلب من قِبل أرباب الأعمال؛ لأنهم ينظرون إلى الأنشطة الجديدة على أنها منخفضة الربحية، خصوصًا إذا ما قورنت بالأرباح في قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًا؛ مثل العقار، وأسواق الأسهم والمال، وتجارة الاستيراد، والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، وهي أنشطة تزداد ربحيّتها كثيرًا مع الطفرات النفطية في دول مجلس التعاون، وتؤدّي إلى جذب عوامل الإنتاج من رؤوس أموال وعمالة إلى قطاع السلع غير المتاجر بها

---

[56] Ricardo Hausmann & Dani Rodrik, “Economic Development as Self-Discovery,” *Journal of Development Economics*, vol. 72 (2003).

[57] Rodrik, “Industrial Policy”.

[58] Ibid.

[59] Ibid.; Lant Pritchett, “Does Learning to Add Up Add Up? The Return to Schooling in Aggregate Data,” Bureau for Research in Economic Analysis of Development, Cambridge (2004).

دوليًّا، ومزاحمة قطاع التصنيع والسلع المتاجر بها دوليًّا، وقد أصبحت الطفرات النفطية تكرّس هذه الظاهرة. وهكذا، ينبغي تصميم برنامج حوافز للتغلب على حالات عدم اليقين بشأن المنتوجات الجديدة لدعم تكلفة اكتشاف التكلفة؛ كاستثمار مقدّم، أو تكنولوجيا مستوردة ولكنها مُكيّفة لتعمل في الأوضاع المحلّية.

- **إستراتيجية دعم التصنيع**

تتمثّل هذه الإستراتيجية، بحسب رودريك واقتصاديين آخرين[60]، في ما يلي:

- إستراتيجية "الجزرة والعصا"، ومن أمثلتها تجربة شرق آسيا الناجحة التي يمكن إجمالها في القول: "لا تحصل على الدعم إلّا في حال بقاء أدائك إيجابيًّا في الأسواق العالمية". والجزرة هي العائد للمستثمر (الأول)، مقابل عملية اكتشاف التكلفة التي تكون من خلال حماية تجارية من المنافسة الأجنبية، وتقديم رأس مال لبدء الاستثمار. ويشير هرتوغ إلى أنّ الدعم والإقراض غير المشروطين في دول مجلس التعاون، كوّنَا صناعات كبيرةً عديدةً في فترة وجيزة، ولكن من دون شروط نحو التنويع، والتطوير التكنولوجي، وتوظيف المواطنين[61]. فنحن نستورد المصانع ونستورد معها الفنيين والمهندسين والإداريين وقطع الغيار، ثمّ نقول إنّه يوجد عندنا تصنيع. فكيف تنتقل التكنولوجيا إلينا؟ إنّ التكنولوجيا كالشجرة، تُستنبت في بيئتها ولا تُستورد. لذا، يجب تمكين أبناء الوطن من التعلم بالممارسة. ونؤكّد، في هذا السياق، أنّ اشتراط الدعم بتحقيق اختراقات في أسواق التصدير أفضل من الدعم السخيّ.
- منْع استمرار الفشل؛ إذ يشير رودريك إلى أنّ السياسة الصناعية الجيدة هي التي تمنع استمرار الفاشلين. فدور السياسات، إذن، ليس انتقاء الرابحين، بل هو منع استمرار الفاشلين، وهو أمرٌ يقتضي فرزًا سريعًا للبرامج الفاشلة ومنع استنزاف الموارد إلى ما لا نهاية؛ لأنّ السياسة الصناعية تجريبية بطبيعتها[62]. ودعم الصادرات من أمثل الدلالات على دعم الناجحين، بدلًا من الخاسرين؛ أي دعم ذوي القدرة التنافسية في المستوى الخارجي، وهو أيضًا مثال جيّد بالنسبة إلى الدعم المرتبط

[60] Rodrik, “Industrial Policy”.

[61] Hertog, “The Private Sector and Reform”.

[62] Rodrik, “Industrial Policy”.

بالأداء. وفي تجربة شرق آسيا الناجحة مثال عمليٌّ مؤكّد لدعم الصادرات من خلال إستراتيجية الجزرة والعصا.

- التركيز في الأنشطة بدلًا من القطاعات، كما يؤكِّد ذلك رودريغيز كلار، كتقنية جديدة، أو تدريب معيّن، أو بضاعة ما، أو خدمةً جديدةً[63]. ومن الشائع دعم قطاع بعينه كقطاع السياحة، ولكنّ الأنشطة الجديدة بالنسبة إلى الاقتصاد هي الأنشطة التي تكون في حاجة إلى دعم، وليست الأنشطة الموجودة أصلًا.
- استهداف أنشطة ذات أثر تدفُّقي للتكنولوجيا والمهارات في الأنشطة أخرى[64]. ومن أمثلة ذلك تجميع أنشطة أخرى، أو توليد المعلومات، أو تدفُّق التقنيات. ويشير هرتوغ إلى أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة الضائعة بالنسبة إلى المجتمع، في ما يتعلّق بالدعم السخيّ لقطاع الصناعة من الموارد الناضبة وغيرها والإقراض الرخيص، فإنّ الصناعة الخاصة بدول المجلس لا تزال تركّز في إنتاج متدنّي التقنيات، قليل القيمة المضافة (إسمنت، وبلاستك، وزراعة)، وهذه الدول لم تضع شروطًا لتكثيف استخدام التكنولوجيا والتنويع[65].
- دعم برامج الأبحاث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلًا من استيرادها. وفي دول مجلس التعاون لا يزال مجال الأبحاث والتطوير متخلفًا، ولا يوجد تركّز تكنولوجي في صناعة معيّنة، ولا تواصل بين قطاع الأعمال والجامعات، علاوةً على أنّ الإنفاق في الأبحاث والتطوير ضعيف. وقد كان النمو السريع في الصين بسبب الإصرار على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتنويع الصادرات. ويمكن أن نتبيّن من تجارب دول كثيرة (بنغلادش، والهند، وتايوان،

---

[63] A. Rodriguez-Clare, "Clusters and comparative advantage: implications for industrial policy," Inter-American Development Bank (September 2005), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1oCpZhj

[64] Rodrik, "Industrial Policy".

[65] Hertog, "The Private Sector and Reform".

وتشيلي، وكوريا الجنوبية) أنّ مفتاح نموّ الصناعات كان هو التقليد؛ وذلك خاصةً من خلال دخول الكفاءات الإدارية والعمالة[66].

- السياسة الصناعية هي سياسة اقتصادية سليمة، من حيث توافر البنى التحتية والمرافق العامة المناسبة للقطاع المنتج، ومن أمثلتها: المختبرات العامة، والأبحاث والتطوير، والتدريب المهني والتقني... إلخ[67]، والبنى التحتية، والمرافق العامة كالطاقة والماء، وشبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة، والموانئ الجوية والبرية والبحرية، والمدن الصناعية، ومناطق التجارة الحرّة. فكلّ هذه العوامل تثبت أنها مهمّة لجذب الأعمال[68]، ويمكن أن يُنظر إليها على أنها تُحسّن القدرات التكنولوجية. ولكنّ توافر هذه البنى والمرافق العامة بالكفاءة المطلوبة يتطلب بيئةً مؤسسيةً جيدةً، والتنمية المؤسسية هي في قلب مشروع التنمية بأكمله. ومناطق التصدير، والمناطق الحرَّة، والمدن الصناعية عمومًا، تَفي بميزات نسبية لمن يعمل بداخلها؛ من توفيرٍ لبنى تحتية ومرافق عامة، وإعفاءاتٍ ضريبية، وتخفيفٍ من البيروقراطية الإدارية، ونحو ذلك. ونذكر في هذا السياق تجارب ناجحة لمناطق التصدير والتجارة الحرَّة في بعض دول مجلس التعاون (دبي مثلًا)، ولكن ليس ذلك بالنسبة إلى المناطق الصناعية غير المصاحبة للقطاع النفطي.
- لا بدّ من توافر النزاهة والكفاءة في السُلطة المسؤولة عن رسم السياسة الصناعية وتنفيذها. فمن الشائع الشكوى من قلة الكفاءة والفساد، ولكن توجد دائمًا جيوب من الكفاءات ذات القدرة التنافسية.
- رقابة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الصناعية عن قرب. فالاستقلالية لا تعني غياب الرقابة والمساءلة التي ينبغي أن تكون من أعلى المستويات.

---

[66] Hausmann & Rodrik; Bailey Klinger & Daniel Lederman "Discovery and Development: An Empirical Exploration of 'New' Products," World Bank (November 2004), accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1TGDPwc

[67] Dorsati Madani, "A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones," World Bank, Development Research Group, Trade, Washington, D. C (1998).

[68] Rodrik "Industrial Development"; G. Luciani, *Resource Blessed: Diversification and the Gulf Development Model* (Germany: Gerlach Press, 2012).

- من خصائص السياسة الصناعية الناجحة الشفافية، فيجب أن ينظر إليها المجتمع، بوجه عامّ، بوصفها جزءًا من إستراتيجية نموّ موجهه نحو إتاحة حيّز أوسع من الفرص المتكافئة للجميع، وليس من جهة أنها حظوة لفئة معيّنة أو للفئة المتنفّذة في الاقتصاد.

- **إستراتيجيات دعم التصنيع والاتفاقيات الدولية**

أثناء العقدين الماضيين، تنامى فرض القيود التي تشكّل عوائق بالنسبة إلى السياسات الصناعية في الدول النامية؛ وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعدّدة الأطراف. فمنظمة التجارة العالمية صارت تمنع دعم الصادرات، ودعم متطلبات المؤسسات المرتبطة بالتجارة، وأصبحت تفرض حدودًا كمّيةً على الاستيراد والحقوق الفكرية وحقوق الاختراع القاصرة عن المعايير الدولية. وهذه الإجراءات كلّها كانت جزءًا من وصفة نجاح كوريا الجنوبية وتايوان في الستينيات والسبعينيات.

وإنّ الأكثر ضررًا في شروط منظمة التجارة العالمية هو منع دعم الصادرات، سواء كان ذلك من خلال المناطق الحرَّة أو الدعم الماليّ الموجه نحو حَفْز الصادرات[69]، إضافةً إلى القيود في مجال الحقوق الفكرية. فالقدرة على تقليد التقنيات المتطورة في الدول المتقدمة، كانت تاريخيًّا من أهمّ العوامل لبناء قدرات الدول التي تحاول اللحاق بالدول المتقدمة، ولكنّ الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الثنائية تجعل من المستحيل تطبيق إستراتيجيات التقليد والهندسة العكسية[70]، علاوةً على أنّ بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية والمناطقية، خصوصًا مع الولايات المتحدة، تفرض قيودًا أشدّ من ذلك على الدول النامية في مجالات تنظيم الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

هناك أيضًا بعض المعايير المالية الدولية التي قد تضع قيودًا على السياسات الصناعية؛ مثل الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي في نطاق ما يسمَّى برامج التصحيح الهيكلي التي تذهب إلى حدود أبعد من السياسات المالية والنقدية لتفرض قيودًا على السياسات الصناعية، علاوةً على فشلها الذريع في المقام الأول في مجالها الأساسي في السياسات المالية والنقدية، وما أنتجته من دمار في مناطق كثيرة من العالم، كأميركا اللاتينية، ودول جنوب

---

[69] Rodrik, "Industrial Policy; J. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Norton, 2002).

[70] R. Nelson, "The Changing Institutional Requirement for Technological and Economic Catch Up," RedeSist, 30/10/2003, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1SWzjtt

الصحراء في الثمانينيات، وخلال أزمة شرق آسيا المالية في أواخر التسعينيات، وفي وروسيا، وبلدان أخرى منها مصر، وتونس، واليونان، وغيرها من البلدان التي تتَّسع لضحايا سياسات بمنزلة من "يصب الوقود على النار"، وتمثّل لعنةً على الشعوب الفقيرة خصوصًا. ففي الدول النامية، يبدو أنّ الصندوق يمارس السياسة أكثر من الاقتصاد[71]؛ لذلك ينبغي عدم التسليم الطوعي باستقلالية السياسات إنْ كان ذلك يحدّ من قدرات الدول على تصميم سياسات صناعية ذكية لتنمية قطاع الصناعات الوليدة، سواء ما كان منها متعدّد الأطراف، مع المنظمات الدولية؛ كمنظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي، أو الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة مثلًا.

- **السياسة الصناعية وإصلاح القطاع الخاص**

يمكن اعتماد سياسات صناعية في دول مجلس التعاون ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص. فالسياسة الصناعية هي في نهاية المطاف سياسة اقتصادية سليمة. ومن متطلبات هذه السياسة الموجهة إلى القطاع الخاص:

– الحدّ من تركزات الأسواق والثروة، وذلك من خلال سَنّ قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على أُسس تضمن: كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلّيا

[71] توجد أدبيات كثيرة جدّا سعَت لإيضاح الآثار السلبية والمدمرة للسياسات وفضحها، وهذه السياسات يتبعها صندوق النقد الدولي، خصوصًا في دول العالم الثالث. انظر على سبيل المثال، لا الحصر:

J. Harrigan & C. Wang & H. El-Said, "The Economic and Political Determinants of IMF and World Bank Lending in the Middle East and North Africa," *World Development*, vol. 34, no. 2 (2005), pp. 247-270; T. Oatley, J. Yackee, "American Interests and the IMF Lending," *International Politics*, vol. 41, no. 3 (2004), pp. 415-29; A. Dreher & N. Jenson, "Independent Actor or Agent? An Empirical Analysis of the Impact of U.S. Interest on International Monetary Fund Conditions," *Journal of Law and Economics*, vol. 50, no. 1 (February 2007), pp. 105-124; S. Edwards, "The International Monetary Fund and the Developing Countries: A Critical Evaluation," Carnegie – Rochester Conference Series on Public Policy, vol. 31, no. 1 (1989), pp. 7-68; Randall W. Stone, "The Political Economy of IMF Lending in Africa," *The American Political Science Review*, vol. 98, no. 4 (November 2004), pp. 577-591; M. Zaki, "IMF-Supported Stabilization Programs and their Critics: Evidence from the Recent Experience of Egypt," *World Development*, vol. 29, no. 11 (2001), pp. 1867 – 1883; A. Przewoeski & J. Vreeland, "The Effect of IMF Programs on Economic Growth," *Journal of Development Economics*, vol. 62 (2000), pp. 385-421; Dreher & Vaubel; Dreher & Rupprecht; Seddon; Danaher; Stiglitz; Sachs.

وخارجيًّا، وهذا كلّه يدفع نحو التنويع. في حين أنّ الاحتكار يكرّس التركّز والأوضاع القائمة. فالمطلوب قطاع خاص تنافسي دينامي يساهم في التطور التكنولوجي، وفي تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للمواطنين، أو دفع ضريبة.

- التحول من نموّ يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار، والتكنولوجيا وتطويرها، وبناء رأس المال البشري. فتوظيف المواطنين يستدعي ذلك. ويشير هرتوغ إلى أنّ توظيف المواطنين سوف يحُدّ من أرباح القطاع الخاص في المدى القريب، ولكنه سوف يقوّيه في المدى البعيد، وإلى أنّه سوف يقوّي قدرته التفاوضية للحفاظ على مصالحه. أمّا في الوقت الراهن، فإنّ القطاع الخاص سيبقى في ظلّ تهديد سياسات توزيع مجتمعية يكون هو أوّل ضحاياها في حالات الأزمات.
- تقييد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص، عمومًا؛ بوضع برامج لتطوير تقنيات الإنتاج وتحقيق اختراقات في أسواق التصدير والتنويع وتوظيف المواطنين.
- إنّ التصنيع مهمّ من أجل التنويع، وفي هذا السياق نذكر إستراتيجيتين لدعم التصنيع والتنويع، هما: سياسة صناعية قوية موجهة نحو صادرات مستجدّة، وسياسة سعر صرف داعمة للإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليًّا في الاقتصاد عمومًا. فمن دون سعر صرفٍ تنافسيٍّ ومستقرٍّ، لا يمكن عمليًّا تحريك الاستثمارات والكفاءات الإدارية الخلاقة في قطاع السلع المتاجر بها. ولكن من دون سياسة صناعية موجهه نحو الصادرات، فإنّ سياسة سعر الصرف وحدها لا يمكنها أن تكون أداةَ تنويعٍ. ومع التقدم في عملية تنويع الصادرات، ينبغي توخّي سياسات سعر صرفية تكون أكثر مرونةً؛ لحَفْز الصادرات ودعم التنافسية. فالعملة الوطنية الرخيصة بإمكانها مساعدة قطاع الصادرات التقليدي وغير التقليدي، وسرُّ نجاح الاقتصادات ذات النمو المرتفع هو المزج بين هاتين السياستين.

خاتمة

بدأنا في هذه الدراسة بتناول أسباب انخفاض أسعار النفط الحالي، وذكرنا عدّة عوامل تضافرت في ذلك، وهي:

- ضعف الطلب، بوجه عامّ، بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، وتباطؤه في الصين، إضافةً إلى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- زيادة العرض بسبب إنتاج النفط غير التقليدي، وتغيّر في إستراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلًا من استهداف الأسعار، علاوةً على معاودة الإنتاج من مناطق كانت مضطربةً سياسيًّا في الشرق الأوسط.
- مساهمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن السياسة النقدية الأميركية، وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي الذي يساهم في إضعاف الطلب العالمي في مناطق أخرى رئيسة مستهلكة في العالم. وفي ما يتعلّق بالأسعار، فإنّ مستقبلها سيُحدّد بعاملين أساسيين يؤثّران في استمرارية العرض، هما:
  - مدى استجابة الأوبك لانخفاض الأسعار في المستقبل المنظور الذي يعتمد على مدى تأثّر المنتِجين الرئيسين من داخل الأوبك وخارجها بانخفاض الأسعار.
  - مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج من النفط الصخري لانخفاض الأسعار، على أنّ التوقعات تشير إلى أنّ هذا الإنتاج سوف يتأثر سلبيًّا.

والخلاصة هي أنّ أرضية الأسعار ستكون هي سعر نفط أوبك والسقف سيكون سعر النفط الصخري، من 70 إلى 80 دولارًا، ومن المتوقع أن تستقر الأسعار عند هذا المستوى في المدى المتوسط حتى عام 2019. ولو بقيت أسعار النفط عند 60 دولارًا للبرميل لفترة تطول من الزمن (المدى المتوسط أو البعيد) فستتأثر دول مجلس التعاون، ويمكن أن يكون ذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسة، هي: الدخل والإنفاق، وقنوات السياسات معبرًا عنها بتفارق الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وقناة سعر الصرف. ومن المُتوقّع أن تكون هناك عجوزات في الميزانيات عند مستويات الإنفاق الحالية في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات، وسيشكّل ذلك تحديًا لاستمرارية الإنفاق الحكومي، وربما يضع ضغوطات على برامج الإنفاق الاجتماعي التي تبنّتها دول مجلس التعاون بعد انفجار ثورات الربيع العربي. ولكن دول المجلس العالية الكفاءة الإنتاجية يمكنها التأقلم مع هذه الأوضاع وتحمّل انخفاض أسعار النفط.

من أجل ذلك أنصح دول المجلس بعدم خفض الإنتاج لمحاولة التأثير في الأسعار، ولعلّ انخفاض أسعار النفط يأتي بنتائج ظلَّت مُنتظرةً؛ من قبيل ضبط الإنفاق العامّ، والحدّ من الإسراف والتبذير – بل الفساد أحيانًا – ودفع دول المجلس نحو التنويع بالضرورة، وعدم إجراء الإصلاحات المطلوبة في المجال الاقتصادي فقط، بل في مختلف المجالات الأخرى.

ومن تبعات استمرار انخفاض الأسعار أنه ربما يؤدّي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون مقابل رواج نسبيّ في الولايات المتحدة، وربما يؤدّي ذلك إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما. ومع رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، فإنّ ذلك يأتي في وقتٍ غير مناسب لدول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ، وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة الآن. ولكن البنوك المركزية الخليجية سوف تتّبع خطوات الاحتياطي الفدرالي الأميركي على أيّ حال وفي كلّ الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخيًا، سواء كان ذلك مناسبًا لأوضاع اقتصاداتها المحلّية أو غير مناسب لها.

وعند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإنّ تأثير الصدمات الخارجية يُمرَّر على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلّية. وإنْ حصل انخفاض في مداخيل النفط من الدولار الأميركي، في هذه الحالة، فإنه يعني انخفاضًا موازيًا من مداخيل النفط بالعملات المحلّية لدول مجلس التعاون. ولكن إنْ كانت أسعار الصرف مرِنةً، فإنّ انخفاض قيمة العملة المحلّية أمام الدولار الأميركي أو خفضها (يمكن أن يكون ذلك من خلال الربط بأسعار النفط) يعني ارتفاعًا نسبيًّا في مداخيل النفط بالعملات المحلّية مقابل الدولار الأميركي؛ أي توافر المزيد من الأموال للإنفاق في الاقتصادات بالعملة المحلّية، وهو ما يخفّف من حدّة تأثير انخفاض مداخيل النفط في الميزانيات، وفي النشاط والنمو الاقتصاديْن بوجه عامّ.

أمّا من حيث التنويع فقد نجحت دول المجلس إلى حدّ معيّن، مقارنةً بتجارب الانخفاضات السابقة في أسعار النفط، في جانب واحد هو بناء صناديق التحوط، ولكنها فشلت، عمومًا، في ما عدا ذلك. فقد فشلت في الوصول بالاقتصادات إلى الحدّ الأدنى المطلوب من التنويع، وتقليص الاعتماد على النفط ومداخيله، والتركّز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار. فهناك حاجة، إذن، إلى إجراء إصلاحات جذرية لتحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- بناء القاعدة المطلوبة من رأس المال البشري لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات على مسار التنمية الذاتي المرتفع.
- إصلاح القطاع العامّ الكبير الحجم والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، ولتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
- خلق قطاع خاصّ تنافسي متنوّع بعيد عن تدوير الريع وعن الارتباط بالنخب السياسية، يساهم في تنويع الاقتصادات والصادرات، والتطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين، كما تَعِدُ بذلك إستراتيجيات التنمية في دول المجلس.
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له.
- إصلاح السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في المدى البعيد.

لم تتخذ دول مجلس التعاون الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات، لتحويل الاقتصادات من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج والاستقطاع والتوزيع، إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نموّ قابل للاستمرار في المدى البعيد، وأهمّها رأس المال البشري. فالتنمية ترتكز على بناء رأس المال البشري والابتكار والتطور التكنولوجي، في حين يعتمد نموذج النمو في دول مجلس التعاون على تعاضد عاملين أساسيين هما: قوة الإنفاق الحكومي وكثافة عوامل الانتاج (من عمالة أجنبية رخيصة خصوصًا). وبصفة عامة، على دول المجلس تبنّي نموذج يقوم على تنويع الصادرات، وقيادة قطاع تصنيع مُوجّه إلى الصادرات، من خلال خلْق الحوافز أولًا لِتركيم رأس المال البشري الوطني، والتطور التكنولوجي والصناعي، وتبنّي برامج دعم وحماية للصناعات الوليدة، والحدّ من النمو المرتكز على كثافة عوامل الإنتاج، من عمالة أجنبية قليلة المهارة ورؤوس أموال، والمنحاز إلى التوسع المفرط في قطاع الأصول على حساب قطاع التصدير.

ومن شروط نجاح التنويع إصلاح الإطار العامّ لإدارة الاقتصاد الكلّي، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلّية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي؛ وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، إضافةً إلى مراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة.

فهذا الإطار تمّ تبنّيه قبل أربعة عقود من الزمن مع بدايات مراحل التنمية عندما كانت الاقتصادات بسيطةً وغير متطورة، وكان هناك توافق في الدورة الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي مستقرةً.

لكنّ هذه الأوضاع تغيّرت مع بدايات العقد الماضي. وإنّ الإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت) على نحوٍ يمكّنها من قيامها بالدور المنوط بها كسياسة اقتصادية كلّية توجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلّي الوطني، وإدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي، في المدى المتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في المدى البعيد؛ ولذلك يجب أن تُوجّه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلّي معبرًا عنه بأكبر شريحة في المجتمع؛ وهي المستهلك ورفاهيته، وألّا تُوجّه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة معيّنة، أو شريحة من المجتمع.

إنّ أحد الخيارات المبدئية، في إيجاز شديد، هو تبنّي نظام سعر صرفٍ يرتبط بسلة تحتوي على مؤشر لسعر النفط، إضافةً إلى عملات شركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين الرئيسين. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي انتهاج إصلاحات في جانب العرض. فلا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن ريع القطاع الهيدروكربوني، على أنّ تنويع هياكل الإنتاج تحدٍّ طويل الأمد يتطلب في إيجاز ما يلي:

- تنمية رأس المال البشري وتراكمه.
- إصلاح القطاع العامّ.
- إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه.
- بناء قاعدة صناعية.

إنّ تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهمّ والتحدّي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات؛ ذلك أنّ التركيز في جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري. ففي دول العالم الثالث كثيرًا ما يكون مصدر الانسداد في جانب الطلب؛ إذ إنّ الطلب على التعليم وجودته، وبناء القدرات واكتساب المهارات، ينخفض إذا كان العائد المتوقَّع عليها منخفضًا. فالمطلوب، إذن، هو إصلاح مصادر جانب الطلب من أجل حَفْز تنمية رأس المال البشري وتراكمه، وهما القطاعان العامّ والخاصّ، وإصلاح القطاع العامّ الكبير الحجم الذي وصل إلى

مرحلة التشبع لرفع كفاءته وإنتاجيته من أجل خلق حافزٍ كافٍ لدى الأجيال الناشئة لتنمية قدراتهم والتمكين لهم، وإصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركزات الأسواق والثروة فيه؛ لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين. وفي دول مجلس التعاون يمكن تبنّي سياسة صناعية ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص. وينبغي أن نؤكّد أنّ من ضمن متطلبات السياسة الاقتصادية السليمة الموجهة للقطاع الخاص، ما يلي:

- الحدّ من تركزات الأسواق والثروة، استنادًا إلى سَنّ قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على أُسس ضامنة لكفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلّيا وخارجيًّا. فهذه الأسباب كلُّها تدفع نحو التنويع، على خلاف الاحتكار الذي يكرّس التركّز والأوضاع القائمة. ومن ثمّ، فإنّ المطلوب هو قطاع خاص تنافسي دينامي يساهم في التطور التكنولوجي، وفي تنويع الاقتصاد، وفي خلق فرص عملٍ للمواطنين، أو في دفع ضريبة.
- التحول من نموّ يستند إلى كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها، وبناء رأس المال البشري.
- تقييد الدعم الموجّه إلى القطاع الخاص، بوجهٍ عامّ، من خلال وضع برامج لتطوير تقنيات الإنتاج وتحقيق اختراقات في أسواق التصدير والتنويع وتوظيف المواطنين.
- هناك إستراتيجيتان معًا لدعم التصنيع والتنويع. أمّا إحداهما، فهي متمثّلة في سياسة صناعية قوية موجّهه نحو صادرات مستجدّة. وأمّا الأخرى، فهي متمثّلة في سياسة سعر صرف داعمة للإنتاج، سواء كان ذلك في قطاع السلع المتاجر بها دوليًّا أو في مختلف مجالات الاقتصاد بوجهٍ عامّ.

الشكل (1)

تطور أسعار النفط منذ بداية السبعينيات

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى: Data Source: Federal Reserve Bank of St. Louis

الشكل (2)

حساب العرض والطلب حتى الربع الثاني من عام 2015

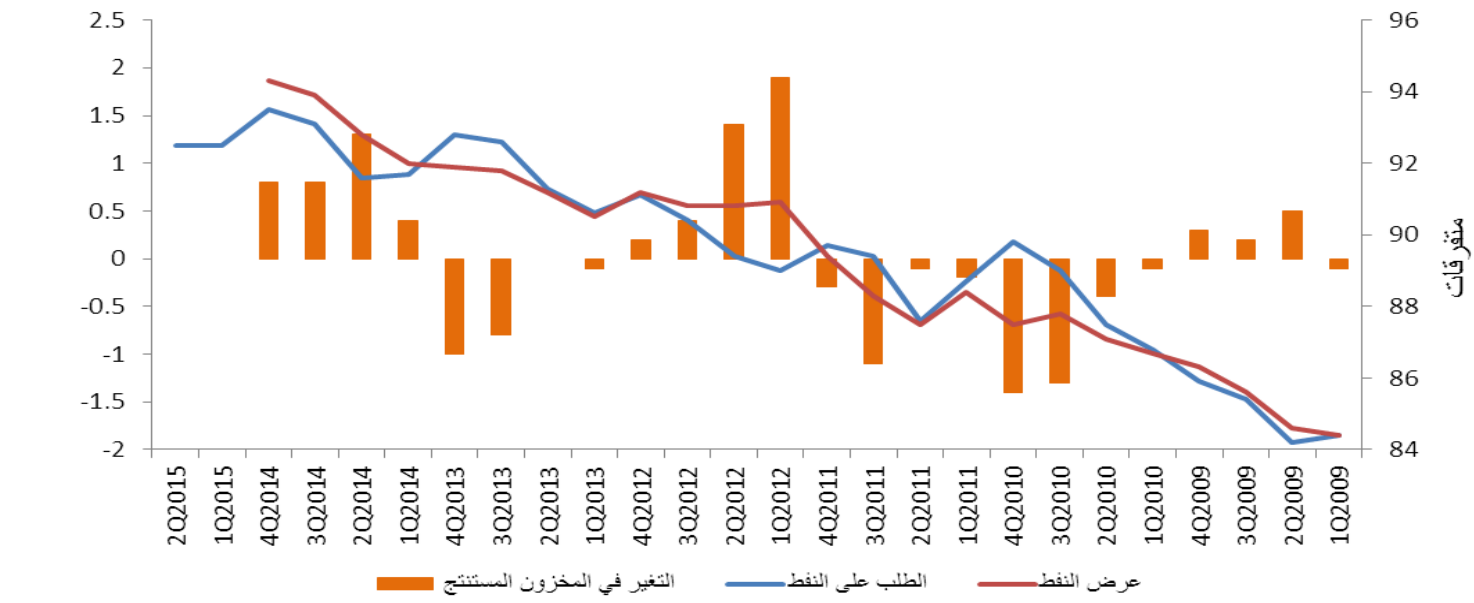

المصدر: Data Source: International Energy Agency (2014)

الشكل (3)

العلاقة بين النفط والإنتاج: مقارنة بين قطر والولايات المتحدة

أ . الناتج المحلّي الإجمالي الأميركي وأسعار النفط

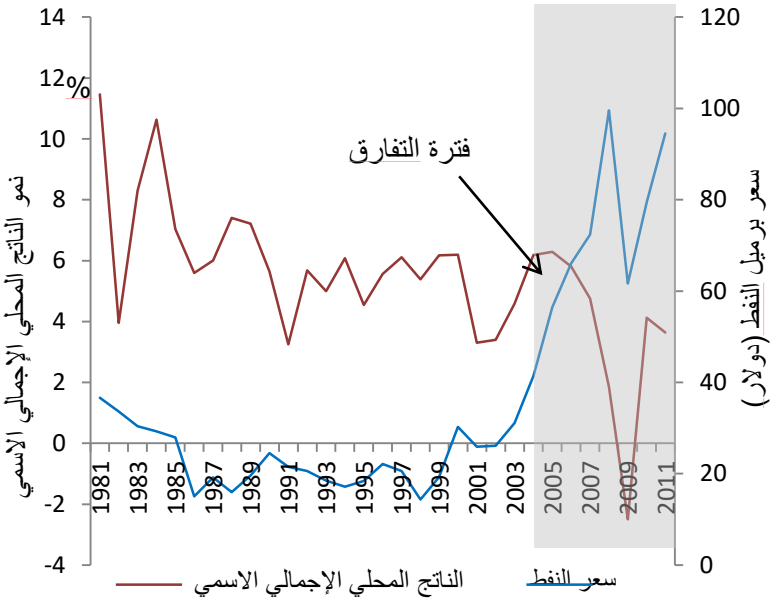

ب . التفارق بين السياسة النقدية في الولايات المتحدة

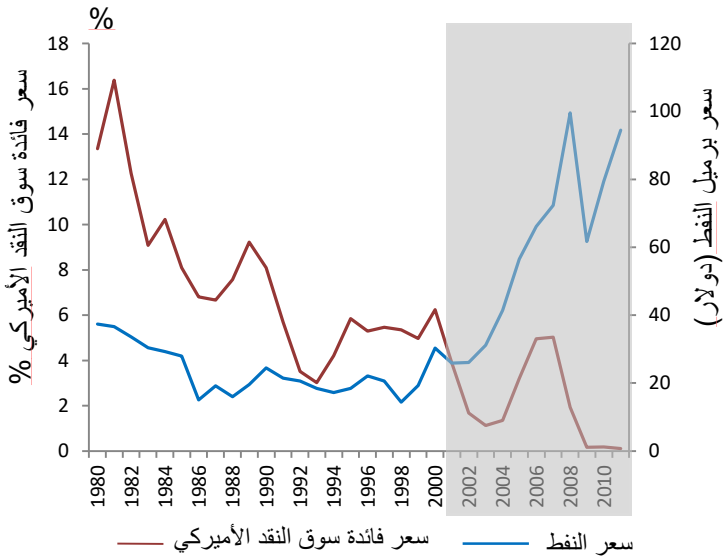

ج . العلاقة اللصيقة بين الناتج المحلّي الإجمالي وأسعار النفط في قطر

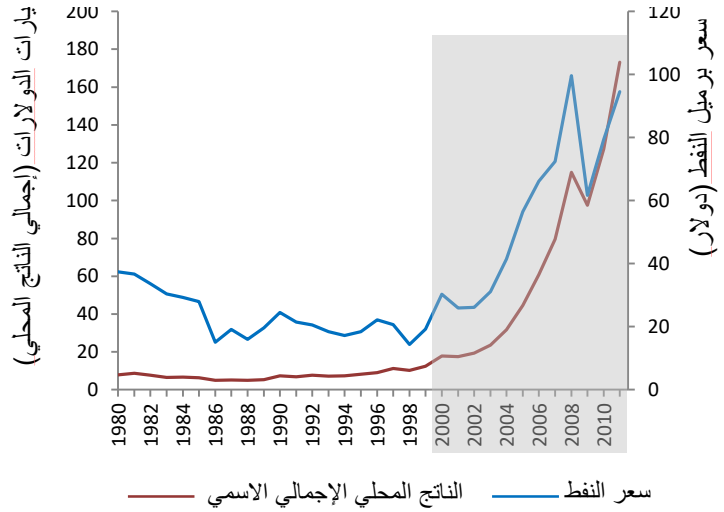

د. التفارق بين الناتج المحلّي الإجمالي في الفترة

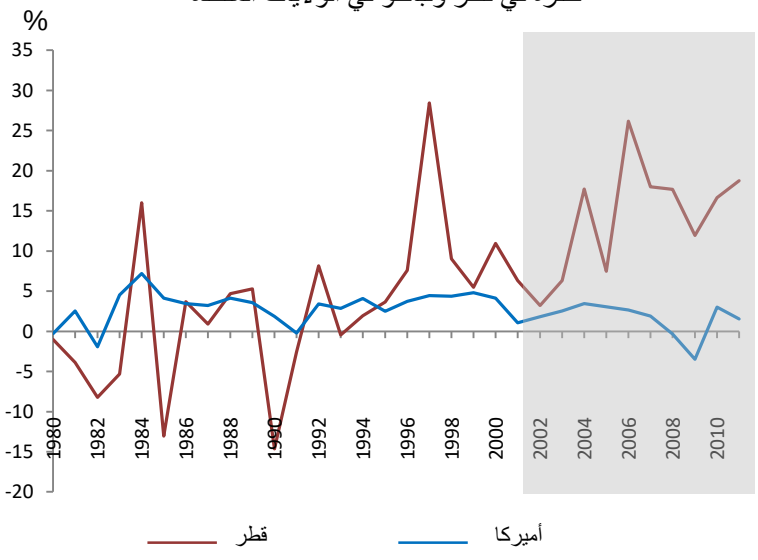

المصدر: Khalid R. Alkhater & S. Basher "The Oil Cycle, the Federal Reserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar," MAPRA, 3/6/2015, accessed on 9/2/2017, at: http://bit.ly/1Q3BzLG

الشكل (4)

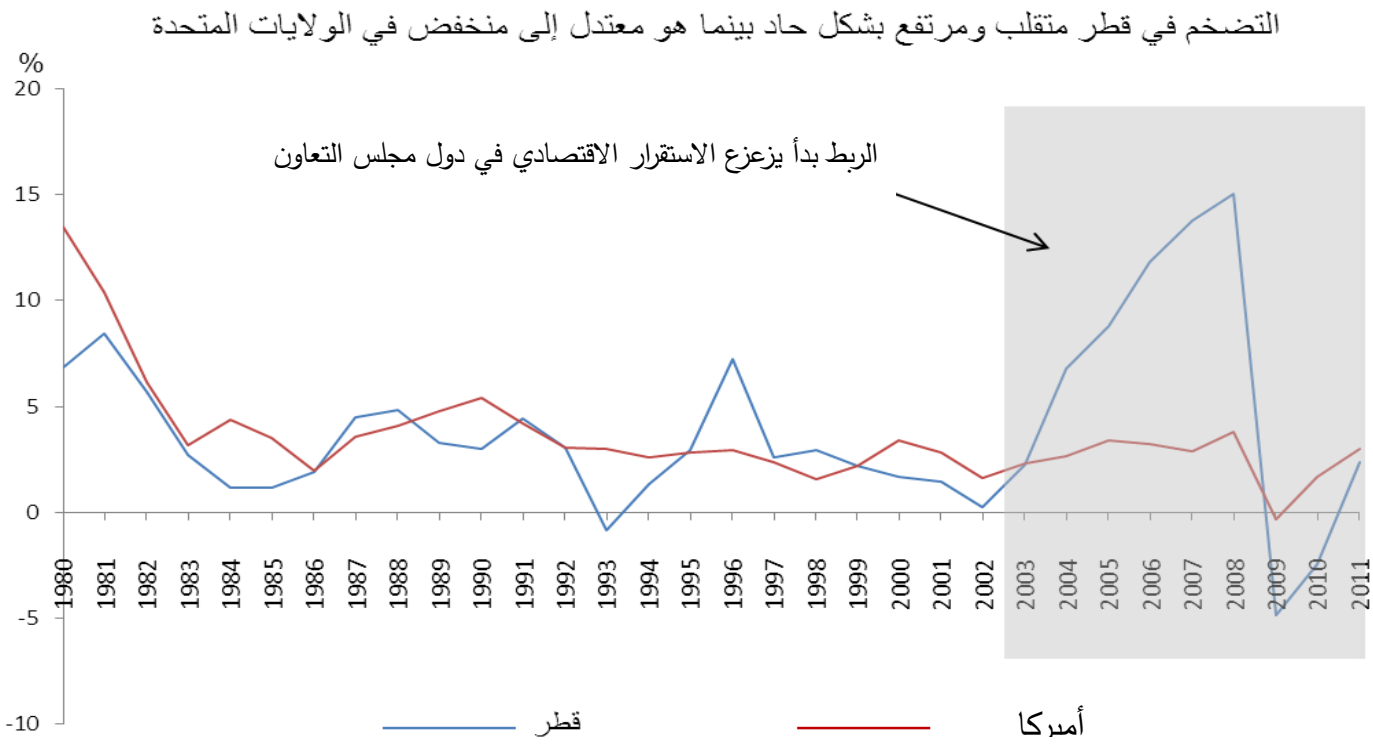

المصدر: Ibid.

جدول مدى انكشاف دول المجلس عن انخفاض أسعار النفط

البلدان الأكثر انكشافًا	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الإنتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية (مليار دولار)
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الإمارات	39	31	81	81	1,078.5

المصدر: Global Risk Advisors/ Sovereign Wealth Fund Institute

المراجع

Acemoglu D. & Robinson, J. *Economic Origin of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Al - Khawari, D. "Mission Impossible? Genuine Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries." Kuwait Programmer on Development. Governance and Globalization in the Gulf States (2013).

Alkhater, Khalid Rashid A. "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse." *Journal of Economic Development*. vol. 37. no. 4 (2012).

– ———. "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse." Unpublished Ph.D. Dissertation. University of California. Irvine - California, 2009.

Al-Yousif, Yousif Khalifa. *The GCC Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers*. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011.

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economics and Institutions in the Middle East*. Ithaca: Cornell University Press, 1997.

Crystal, J. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Davidson. Christopher M. *Dubai: The Vulnerability of Success*. New York: Columbia University Press, 2008.

Dreher, A. & N. Jenson. "Independent Actor or Agent? An Empirical Analysis of the Impact of U.S. Interest on International Monetary Fund Conditions." *Journal of Law and Economics*. vol. 50. no. 1 (February 2007).

Edwards, S. "The International Monetary Fund and the Developing Countries: A Critical Evaluation." Carnegie - Rochester Conference Series on Public Policy. vol. 31. no. 1 (1989).

Elsamadisy E., Khalid R. Alkhater & S. Basher. "Pre - Versus Post - Crisis Central Banking in Qatar." *Journal of Policy Modeling*. Vol. 36. No. 2 (2014).

Frankel, J. "Peg the export price index: A proposed monetary regime for small countries." *Journal of Policy Modeling* vol. 27. no. 4 (June 2005).
Gelb, A. and Associates. *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* New York: Oxford University Press, 1988.

Grether J. and N. Mathys. "Is the world's economic center of gravity already in Asia?" *Area - Wiley online Library*. Vol. 42. No. 1 (2009).

Harrigan J., C. Wang and H. El-Said. "The Economic and Political Determinants of IMF and World Bank Lending in the Middle East and North Africa." *World Development*. Vol. 34. No. 2 (2005).

Hausmann, Ricardo & Dani Rodrik. "Economic Development as Self - Discovery." *Journal of Development Economics*. vol. 72 (2003).

International Energy Agency. *Oil Market Report* (September 2014).

_____. *Oil Market Report* (December 2015).

Isham J. Et al. "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth." *The World Bank Economic Review*. vol. 19. no. 2 (2005).

Kapiszewski, A. "Arabs versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries." United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut 15 - 17/5/2006.

Klinger Bailey & Daniel Lederman. "Discovery and Development: An Empirical Exploration of 'New' Products." World Bank (November 2004).

Luciani, G. *Resource Blessed: Diversification and the Gulf Development Model*. Germany: Gerlach Press, 2012.

Madani, Dorsati. “A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones.” World Bank. Development Research Group, Trade. Washington, D. C (1998).

Murphy, C. “Saudi Arabia’s Youth and the Kingdom’s Future.” Middle East Program. Occasional Paper Series. Woordrow Wilson Center for Scholars (2011).

North D. and R. Thomas. *The Rise of the Western World: A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1973.
Oatley, T. and J. Yackee. “American Interests and the IMF Lending.” *International Politics*. Vol. 41. No. 3 (2004).

Onley J. and S. Khalaf, *History and Anthropology*. Vol. 17. No. 3. London: Routledge, 2006.

Prebisch, R. *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems.* New York: Lake Success, 1950.

Pritchett, Lant “Does Learning to Add Up Add Up? The Return to Schooling in Aggregate Data.” Bureau for Research in Economic Analysis of Development, Cambridge (2004).

A. Przewoeski and J. Vreeland. “The Effect of IMF Programs on Economic Growth.” *Journal of Development Economics*. Vol. 62 (2000).

Przewoeski, A. *Capitalism and Social Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Quah, Danny. “The Global Economy’s Shifting Centre of Gravity.” *Global Policy*. Vol. 2. No. 1 (January 2011).

Robinson, James A. et. al., “Political Foundations of the Resource Curse.” *Journal of Development Economics*. vol. 79. no. 2 (2006).

Rodriguez-Clare, A. “Clusters and Comparative Advantage: Implications for Indusrial Policy.” Inter-American Development Bank (September 2005).

Rodrik, D. “Industrial Development:Stylized Facts And Policies.” U.N.-DESA publication Industrial Development for the 21st Century (2006).

———————. “Industrial Policy for the Twenty First Century.” UNIDO. John F. Kennedy School of Government. Cambridge (September 2004).

Singer, H. “The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries.” *American Economic Review*. vol. 40. No. 2 (1950).
Stiglitz, J. *Globalization and its Discontents.* New York: Norton, 2002.
Stone, Randall W. “The Political Economy of IMF Lending in Africa.” *The American Political Science Review*. vol. 98. no. 4 (November 2004).
The Transformation of The Gulf: Politics, Economics and the global order. Held D. and K. Ulrichsen (eds.). London: Routledge, 2011.

TNI/Hawkamah/IOD Mudara. *Power Matters: A Survey of GCC Boards* (Abu Dhabi 2008).

Tzannatos Zafiris, Tariq Haq and Dorothea Schmidt. “The Labor Market After the Crisis in the Arab States: Trends, Policy Responses and Challenges in the Recovery.” Key Lessons from the Crisis and Way Forward. Geneva 16-17/2/2011.

Vassiliev, A. *The History of Saudi Arabia*. New York: New York University Press, 2000.

Zaki, M. “IMF-Supported Stabilization Programs and their Critics: Evidence from the Recent Experience of Egypt.” *World Development*. vol. 29. no. 11 (2001).